الأمم المتحدة

A/C.1/76/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هلالي ..... (المغرب)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البنود من ٩٢ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (***تكلم بالفرنسية***): قبل أن أعطي الكلمة للأعضاء، أود أن أذكّر جميع الوفود مرة أخرى بأن التسجيل في قائمة المتكلمين من أجل المناقشة العامة قد فُتح الآن. وأذكّر الوفود أيضاً بأنني أعوّل على تفهمها وتعاونها في احترام المهلة الزمنية للبيانات والتكلّم بسرعة معقولة للسماح بالترجمة الشفوية الملائمة. ويمكن نشر البيانات الأطول عبر بوابة البيانات الإلكترونية eStatement.

أدعو اللجنة الآن إلى الاطلاع على بيان مسجل سلفاً أدلى به ممثل فرنسا.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (***تكلم بالصينية***): أود أن أدلي ببيان مشترك باسم الصين والاتحاد الروسي.

منذ دخول اتفاقية الأسلحة البيولوجية حيز النفاذ في عام ١٩٧٥، اضطلعت الاتفاقية بدور مهم في القضاء على تهديد الأسلحة البيولوجية، ومنع انتشارها، وتشجيع الاستخدام السلمي للتكنولوجيا البيولوجية. وسيُعقد المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية في العام المقبل. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لتعزيز سلطة الاتفاقية وفعاليتها وتشجيع تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة البيولوجية في أقرب وقت ممكن.

وتحقيقاً لتلك الغاية، أصدر وزيرا خارجية جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي اليوم بياناً مشتركاً بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفيما يلي النص الكامل للبيان:

”يود الاتحاد الروسي والصين أن يجددا تأكيد اقتناعهما بأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة تكتسي أهمية أساسية لكونها ركيزة من ركائز السلام والأمن الدوليين، وتصميمهما على ضمان سلطة الاتفاقية وفعاليتها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ولا يزال هدفها اليوم صالحاً كما كان في عام ١٩٧٥– وهو الاستبعاد الكامل لإمكانية استخدام العوامل البيولوجية كأسلحة.

”ويكرر الاتحاد الروسي والصين تأكيد ضرورة الامتثال تماماً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وزيادة تعزيزها، بسبل منها إضفاء الطابع المؤسسي عليها واعتماد بروتوكول ملزم قانوناً يُلحَق بالاتفاقية، مع إنشاء آلية فعالة للتحقق، وإجراء مشاورات منتظمة والتعاون على تسوية أي مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

”ويؤكّد الاتحاد الروسي والصين أن المهام المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك ما يتعلق بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ينبغي ألا تكررها الآلياتُ الأخرى. وبغية تشكيل آلية بموجب الاتفاقية للتحقيق في حوادث الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية، فإنهما يدعوان الدول الأطراف في الاتفاقية إلى وضع معايير عمل لهذه الآلية، إلى جانب المبادئ التوجيهية والإجراءات التقنية.

”ويلاحظ الاتحاد الروسي والصين مع القلق أن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لم تتمكن على مدى العقدين الماضيين، رغم ما كانت ترجوه الأغلبية الساحقة، إلى اتفاق على استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف، بشأن وضع بروتوكول للاتفاقية، التي عُلّقت في عام ٢٠٠١ إثر انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من هذه العملية، رغم أن توافق الآراء كاد أن يتحقق في ذلك الصدد. ونتيجة لذلك، وفي ضوء أوجه التقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا التي تنطوي على قدرات الاستخدام المزدوج، ازداد خطر استخدام العوامل البيولوجية كأسلحة.

”وفي هذا السياق، يؤكّد الاتحاد الروسي والصين أن ما تقوم به الولايات المتحدة وحلفاؤها من أنشطة بيولوجية عسكرية في الخارج – حيث يوجد أكثر من ٢٠٠ مختبر من المختبرات البيولوجية التابعة للولايات المتحدة منتشرة خارج أراضيها الوطنية وتعمل بطريقة مبهمة وتفتقر إلى الشفافية – يثير شواغل وتساؤلات خطيرة في أوساط المجتمع الدولي بشأن مدى امتثالها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويتشاطر الاتحاد الروسي والصين الرأي بأن هذه الأنشطة تشكل مخاطر جسيمة على أمنهما القومي وتضرّ بأمن المناطق ذات الصلة.

”ويشير الاتحاد الروسي والصين كذلك إلى أن الأنشطة البيولوجية العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها على أراضيها الوطنية تثير أيضاً شواغل خطيرة تتعلق بالامتثال. وفي ظل واقع عدم مبادرة الولايات المتحدة وحلفائها إلى تقديم أي معلومات مجدية عن تلك الأنشطة البيولوجية العسكرية يكون من شأنها أن تبدد شواغل المجتمع الدولي، فإن الاتحاد الروسي والصين يحثّان الولايات المتحدة وحلفاءَها على التصرف بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية وروح المسؤولية، عن طريق تقديم معلومات مناسبة عما تقوم به من أنشطة بيولوجية عسكرية في الخارج وعلى أراضيها الوطنية، ودعم استئناف المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول ملزم قانوناً يُلحَق باتفاقية الأسلحة البيولوجية مع إنشاء آلية فعالة للتحقق، بما يكفل امتثالها وحلفاءها للاتفاقية.

”وفي ذلك السياق، يشير الاتحاد الروسي والصين إلى أهمية تحسين تدابير بناء الثقة بموجب الاتفاقية، في جملة أمور، من بينها إدراج الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية معلومات عما تقوم به من أنشطة بيولوجية عسكرية في الخارج في استمارة الإبلاغ. وهما يعتقدان أن من شأن ذلك الإعلان أن يفضي إلى سد الثغرات وتعزيز الثقة بين الدول الأطراف.

”ويهيب الاتحاد الروسي والصين أيضاً بالدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تواصل جهودها المشتركة لتعزيز الاتفاقية على أساس آمن وملزم قانوناً. ويرحبان بالمبادرات ذات الصلة. ويدعمان اعتماد تدابير ثانوية لتحسين المستوى الراهن لتنفيذ الاتفاقية.

”وسيتعزز الإطار المؤسسي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بإنشاء أفرقة الطب الأحيائي المتنقلة المقترحة لتقديم المساعدة في حالات استخدام الأسلحة البيولوجية، والتحقيق في هذه الحالات، والمساعدة في مكافحة الأوبئة من أصول مختلفة. ويمثل ذلك الاقتراح نهجاً جديداً لتحسين تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي، يجمع بين مبادئ الأمن الجماعي والتعاون للأغراض السلمية.

”ويؤكد الاتحاد الروسي والصين أن التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا في المجالات ذات الصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية يستدعي أن تولي الدول الأطراف في الاتفاقية اهتماماً أكبر له. ومن الضروري التوعية بشأن المخاطر المرتبطة بالبحوث ذات الاستخدام المزدوج، والتشجيع أيضاً على الاستخدام الكامل لأحدث جوانب التقدم في التكنولوجيا الأحيائية للأغراض السلمية. وفي ذلك السياق، يؤيد الاتحاد الروسي والصين فكرة تشكيل لجنة استشارية علمية معنية باتفاقية الأسلحة البيولوجية تتولى تحليل التقدم العلمي والتكنولوجي المتصل بالاتفاقية وإسداء المشورة إلى الدول الأطراف فيها وفقاً لذلك.

”إن الاتحاد الروسي والصين مستعدان في المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية للنظر في أي مقترحات تعزز الاتفاقية وتُحسِّن تنفيذها بطريقة لا تنطوي على أي تمييز. ويهيبان بجميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تعتمد نهجاً بنَّاءً يكفل أن تؤدي القرارات المتخذة إلى تعزيز نظام الاتفاقية.“

هذا هو النص الكامل للبيان المشترك لوزيري الخارجية الصيني والروسي بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتطلب الصين وروسيا توزيعه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة. ويقف البلدان على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز تعددية الأطراف الحقيقية، مع تعزيز سلطة وفعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وحماية النظام المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وصون السلام والأمن الدوليين.

السيد باباكوستاس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أهنئ أعضاء المكتب وإياكم، سيدي الرئيس، على توليكم مسؤولية تنسيق مداولات اللجنة الأولى خلال هذه الأوقات غير المسبوقة، وأتمنى لكم كل النجاح.

تؤيد اليونان تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.2). ونودّ أيضاً أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

إن صرح نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة يخضع للإكراه، وهناك حاجة ماسة إلى جهود جماعية، خاصة في ضوء العقبات التي خلقتها جائحة مرض فيروس كورونا والتحديات الجيوسياسية المزعزعة للاستقرار. وما فتئت تعددية الأطراف، والأمم المتحدة في صميم ذلك، تشكل الأساس لمفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. واللجنة الأولى هي المحفل المختص الذي يجري فيه تقييم مدى اتساع ونطاق تلك المسائل الحاسمة سنوياً في جهد متواصل لتشكيل البيئة الأمنية.

إن اليونان نصير قوي لمؤسسات الأمم المتحدة ومعاهداتها التي تشكل هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ومدافع عن الحفاظ على ذلك الصرح وتحويله من خلال عملية متينة تتم خطوة فخطوة، تستند إلى مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، نتطلع إلى مداولات المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. ويشكل النهج المتوازن للركائز الثلاث ذات الصلة بالمعاهدة الأساس للمداولات بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن وجهة نظرنا، فإن التأييد المستمر لمعاهدة عدم الانتشار يُترجم إلى ثقة مؤداها أن بإمكاننا في المستقبل أن نهدف إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، مع آليات تكفل التحقق القاطع من ذلك الإنجاز.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية، المكلفة بمسؤوليات التحقق الرئيسية، مدعوة إلى الاضطلاع بدور محوري في منعطف حاسم

لا بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار فحسب، استناداً إلى ضمانات المادة الثالثة، ولكن أيضاً بالنسبة للهيكل العالمي لعدم الانتشار الذي تدعمه، وخاصة خطة العمل الشاملة المشتركة التي نأمل أن تستعيد زخمها. وبصورة أعم، تولي اليونان أهمية كبيرة للتنفيذ الصارم لمعايير الأمان والوثائق التوجيهية للأمن النووي الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا يمكن للشفافية والامتثال لنتائج التقارير ذات الصلة إلا أن يسهما في تعزيز تدابير بناء الثقة الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، ما برحت اليونان ملتزمة باتباع نهج تدريجي سيكون فعالاً ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ومن شأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مقترناً ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن يشكّل أفضل سبيل للمضي قدماً في تلك العملية.

يشكّل المؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة في عام ٢٠٢٢ اختباراً حاسماً لمستقبل التعاون الدولي والأهمية المستمرة للمعاهدات الدولية لنزع السلاح. وعلى الرغم من أن القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة البيولوجية لا تزال قوية ومحفوظة، فإن تعزيز قدرة اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فضلاً عن تكييفها مع التطورات الحالية في مجال علوم الحياة، سيعزز أهمية المعاهدة القائمة منذ أمد بعيد ويضعها مرة أخرى في قلب المداولات العالمية بشأن أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من العقبات التي تفرضها القيود بسبب الجائحة وتزايد عدم الاستقرار الجيوسياسي، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتصدي للتحديات المتزايدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. تتطلب الأوقات العصيبة أساليب عمل مبتكرة وإصراراً ومثابرة. ونحن واثقون بأن اللجنة الأولى سترتقي بفضل توجيهاتكم، يا سيادة الرئيس، إلى مستوى التحدي المتمثل في تهيئة بيئة عالمية أكثر أمناً.

السيدة آل ثاني (قطر): أود بداية أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.2).

تشدد دولة قطر على أهمية الالتزام بجميع الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل لبلوغ الهدف المتمثل في خلو العالم من العوامل التي تتهدد البشرية، وتتطلع إلى انضمام جميع الدول لتلك الاتفاقيات، تحقيقاً للسلم والأمن والحفاظ على الأجيال القادمة والأنظمة البيئية من خطر انتشار تلك الأسلحة.

إن تخفيض انتشار الأسلحة يساهم بشكل مباشر في توجيه الموارد نحو مكافحة انتشار فيروس كورونا وجهود الإغاثة والتنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. ويظلّ نداء الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم وإتاحة الفرصة لمحاربة جائحة كوفيد-١٩ ذا أهمية كبيرة في هذا السياق، وتدعو دولة قطر إلى الاستجابة له وبشكل فوري.

إن عدم إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يظل أمراً شاغلاً لجميع دول المنطقة. ويعرب وفد بلدي عن قلقه حيال عدم إحراز تقدم في هذا الشأن،

بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات المترتبة على نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ والخطوات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠، وخطة عمل عام ٢٠١٠، وكذلك فشل المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٥.

في هذا السياق، تؤيد مجددا دولة قطر عقد الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في الربع الأخير من هذا العام، وتتطلع إلى تعاون جميع دول المنطقة لتحقيق هذا الهدف خدمة لشعوبها، وبما يعزز السلم والأمن الدوليين.

إن دولة قطر، في إطار جهودها ومساهمتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين، تحرص على الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية

في مجال نزع السلاح، والمشاركة بفعالية في أنشطة واجتماعات المنظمات الأممية العاملة في مجال نزع السلاح. وتحقيقاً لتلك الغاية، أودعت دولة قطر بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ وثيقة انضمامها إلى اتفاقية الأمان النووي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يؤكد التزامها بمعايير الأمان والسلامة النووية.

في الختام، تؤكد مجددا دولة قطر التزامها التام بالوفاء بتعهداتها كونها طرفاً في الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من أجل تحقيق السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد كيلي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2) والبيان الذي سيدلى به باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم دعم أيرلندا. وأشكركم على إدارتكم لعمل اللجنة الأولى في هذه الظروف الصعبة، وأشجعكم على زيادة فرص مشاركة المجتمع المدني إلى أقصى حد، على الرغم من القيود.

لا تزال هناك تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك إلحاق الضرر بالمدنيين في النزاعات الحضرية، وتحديث الترسانات النووية وتوسيعها، وانتشار تكنولوجيا القذائف، والنشاط السيبراني الخبيث، والتوترات في الفضاء الخارجي، والتحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني. والسبيل الوحيد للتصدي لتلك التهديدات العالمية هو من خلال العمل الجماعي، مع وجود الأمم المتحدة في صميم ذلك العمل.

ونعلم أنه لا يمكن لأي دولة أو منظمة دولية أن تتصدى على نحو كاف للعواقب الإنسانية الكارثية لتفجير الأسلحة النووية، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى القضاء عليها. وما فتئت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وتتوقع أيرلندا إحراز تقدم ملموس في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ولا سيما فيما يتعلق بركيزة نزع السلاح التي كان التقدم فيها بطيئاً بشكل غير مقبول. وتوفر المادة السادسة والنتائج السابقة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء إطاراً لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية؛ وقد تأخر تنفيذها أكثر من اللازم.

كما يقول البعض، فإن التحديات الراهنة للأمن العالمي تعزز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية، بدلا من وضع العقبات أمام التقدم في مجال نزع السلاح. لقد أدّت رؤية عالم ينعم بمزيد من الأمن والسلام ً إلى اعتماد أيرلندا وغالبية كبيرة من الدول معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. وهي تشكل، بالنسبة للعديد من الدول، تعبيراً عملياً عن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتستعد أيرلندا لاجتماع الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، ونتطلع إلى المضي قدماً بأحكامها التاريخية.

يسرّ أيرلندا أن تعقد مؤخراً جلسة إحاطة لمجلس الأمن للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (انظر S/PV.8865). وتدعو أيرلندا فرادى الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فوراً.

تعزيزا لركيزة عدم الانتشار، سيتيح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فرصة حسنة التوقيت لإعادة التأكيد على أهمية التقيد الشامل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي.

يسرّنا أن نعمل ميسرين لمجلس الأمن بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتؤيد أيرلندا تأييداً قوياً خطة العمل الشاملة المشتركة، وتحث جميع الأطراف على العودة إلى فيينا لاختتام المحادثات. ونأسف أسفا شديدا لخطوات إيران المتسارعة التي تجافي الامتثال. فالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا مندوحة منه لكسب ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

تمثل الأنشطة الجارية النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً خطيراً. ونحض ذلك البلد على أن ينهي فوراً أعماله المزعزعة للاستقرار، وأن يتخذ خطوات ملموسة للتخلي عن قذائفه وأسلحة الدمار الشامل الخاصة به وبرامجه النووية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وتمثل معالجة الآثار الواسعة النطاق لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أولوية عليا بالنسبة لأيرلندا. ونحن فخورون بقيادة عملية المشاورات للاتفاق على إعلان سياسي بشأن تلك المسألة، والتي نعتزم اختتامها في أوائل عام ٢٠٢٢.

إن أيرلندا واضحة كل الوضوح في تأييدها الراسخ للحظر الشامل على الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وستؤيد أيرلندا، في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وبروتوكولاتها، وستعمل لكفالة الاستجابة المستمرة للتحديات الناشئة.

يساورنا القلق أيضاً إزاء المعضلات الأخلاقية والمعنوية والقانونية الكبيرة التي يشكلها تطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

بينما نقترب من انقضاء ٢٥ عاماً على دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، ستبذل أيرلندا كل ما في وسعها لدعم الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية وتعزيز المعاهدة. والإفلات من العقاب أمر غير مقبول.

في جميع مراحل هذا العمل، كانت المساواة بين الجنسين والنظر في الآثار الجنسانية للأسلحة من الأولويات الطويلة الأمد بالنسبة لأيرلندا. ونحن فخورون بالمشاركة في رئاسة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، ويشجعنا العدد المتزايد من القرارات التي تتضمن اعتبارات جنسانية. ويجب أن نكفل أن تكون اللجنة ممثلة تمثيلاً حقيقياً وأن تعالج عملها بصورة جامعة وشاملة.

السيدة براندت (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على توليهم مناصبهم. ووفد هولندا على استعداد لدعم عملكم.

إننا نعيش اليوم في عالم تزداد فيه تعددية الأقطاب ونرى فيه ظهور تكنولوجيا جديدة ومعرقلة طوال الوقت. وتشكل تلك التطورات، فضلاً عن الأثر البعيد المدى لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تحدياً للأمن العالمي وهيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. ما انفكت هولندا ملتزمة بقوة بزيادة تعزيز وتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح.

سنكد في عملنا بوصفنا نائباً لرئيس المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ورئيساً للجنة الرئيسية الثالثة المعنية باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر. إن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، التي تولينا مسؤولية التنسيق بشأنها للسنتين القادمتين، فضلاً عن مبادرات أخرى، من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي ومبادرة ستوكهولم، يمكن أن تسهم في نجاح المؤتمر.

ويساور هولندا قلق شديد إزاء الخطوات التصعيدية التي اتخذتها إيران. ونهيب بإيران أن تمتنع عن اتخاذ المزيد من تلك الخطوات، وأن تتراجع عن تلك الخطوات التي لا تتسق مع خطة العمل الشاملة المشتركة، وأن تستأنف المفاوضات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم دعم قوي للجهود الدبلوماسية الرامية إلى التصدي لتحديات الانتشار التي تطرحها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلا يمكننا أن نقبل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كقوة نووية.

لقد حققت اتفاقية الأسلحة الكيميائية نتائج يمكن للمجتمع العالمي أن يفخر بها حقاً. ومع ذلك، لا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي ونشعر بالرضا عن النفس. فقد شهد العالم، في السنوات القليلة الماضية عودة ظهور استخدام الأسلحة الكيميائية، مما يشكل تهديداً عاجلاً للسلام والأمن الدوليين. لذلك من المهم جدا أن ترقى الدول الأعضاء إلى مستوى مسؤوليتها عن حماية سلامة الاتفاقية وأن تدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دعماً كاملاً.

لا يزال التقدم التكنولوجي الحيوي مستمراً، وقد أظهرت لنا أزمة كوفيد-١٩ المخاطر العالمية للتهديدات البيولوجية. وهولندا ملتزمة

بتعزيز وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية خلال المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في تلك الاتفاقية المقرر عقده في عام ٢٠٢٢.

في ضوء التطورات السريعة في التكنولوجيا، مهما شددنا على أهمية الاستخدام المسؤول لتلك التكنولوجيات لا يمكن أن نكون مغالين في التشديد. وتدعو هولندا إلى صون وتعزيز الأطر الدولية القائمة. إن وجود فضاء سيبراني مفتوح وحر وآمن ومأمون وقابل للتشغيل على نحو متبادل أمر ضروري لعالم اليوم. لذا نرحب بالتقريرين اللذين قدمهما بتوافق الآراء الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

والعدد المتزايد من التهديدات المتعمدة التي تأتي مع اعتماد نهج جديدة إزاء مجال الفضاء الخارجي يبعث على القلق البالغ. لذلك يكتسي التعاون الدولي بشأن مسألة أمن الفضاء بالغ الأهمية.

وتكرر هولندا أيضاً التأكيد على الدور الأساسي لتعددية الأطراف فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أن يعتمد توصيات موضوعية لكي ينظر فيها المؤتمر السادس لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي يتيح فرصة هامة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية واتخاذ خطوات لتعزيزه.

وبوصفنا مؤيداً منذ أمد طويل لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك بصفتنا رئيساً لتلك الاتفاقية هذا العام، فإننا ندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً فيها إلى الانضمام إليها.

وأخيراً، إننا مسرورون بنتائج المؤتمر الثاني لاستعراض اتفاقية الذخائر العنقودية الذي عقد في الشهر الماضي. توفر خطة عمل لوزان وإعلانها السياسي توجيهاً واضحاً لعملنا المشترك لتعزيز الانضمام إلى الاتفاقية وتنفيذها.

وفي الختام، تظل هولندا مؤيداً ثابتا للتعاون المتعدد الأطراف للتصدي بفعالية للتحديات التي تنتظرنا.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتقدم بأحر تهانيّ لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين لتحقيق نتائج مثمرة لهذه الدورة للجنة الأولى.

خلال العامين الماضيين، ما فتئ عدد من الأهداف المشتركة التي نتشاطرها جميعاً، بما في ذلك أهداف اللجنة الأولى، تتعرّض لنكسة نتيجة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولا يزال هذا الاتجاه مستمراً في أجزاء كثيرة من العالم. وكما يدعو ميثاق الأمم المتحدة عن حق، فإن أحد التدابير العلاجية التي نحن في أمس الحاجة إليها هو تحويل أقلّ ما يمكن من موارد العالم البشرية والاقتصادية نحو التسلح، لا للتعويض عن الخسائر الناجمة عن كوفيد-١٩ وحسب، لكن أيضاً لجعل العالم مكاناً أفضل. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لدفع نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الأمام.

ويجب ألا نُغفل وجود الأسلحة النووية ونشرها والتهديدات التي تنطوي عليها. إن التهديدات النووية هي أخطر تحدّ أمني، إذ تهدد بالخطر وجود البشرية. لذلك فإن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

ويشكل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير تقدماً جديراً بالترحيب وإنجازاً حاسماً لخطة نزع السلاح النووي. ونعتقد أنه سيسهم في تحرير العالم من الأسلحة النووية. وقّعت ميانمار على المعاهدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وكانت قد خططت للتصديق عليها هذا العام. ومن المؤسف أن هذا التصديق لم يعد ممكناً مع الاستيلاء السافر على السلطة والانقلاب غير القانوني من قبل الجيش الهمجي. بيد أن ذلك ينبغي ألا ينتج عنه أي شك بشأن التزاماتنا بتعزيز نزع السلاح النووي. فنحن نود مخلصين أن نصدق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن، بتأييد مناسب من الممثلين المنتخبين حسب الأصول لشعب ميانمار.

وقد اقترحت ميانمار والبلدان التي تشاطرها التفكير مشروع القرار السنوي المعنون "نزع السلاح النووي" منذ عام ١٩٩٥، بتأييد ساحق من العديد من الدول الأعضاء. وهو يدعو كل من يملكون ومن لا يملكون أسلحة نووية على السواء إلى اتخاذ تدابير عملية وملموسة على طريقنا نحو نزع السلاح النووي. وتمشياً مع تفانينا والتزامنا القويين بذلك الطموح النبيل، سنقترح مرة أخرى مشروع القرار في هذه الدورة (A/C.1/76/L.39). ونود أن نكرر الإعراب عن خالص تقديرنا للدول الأعضاء على مشاركتها في تقديمه وعلى دعمها في السنوات السابقة، ونطلب إلى جميع الوفود أن تواصل دعمها لمشروع قرار هذا العام.

وقد انخرطت حكومة ميانمار المدنية بنشاط خلال السنوات السابقة، بصفتها طرفاً مصدقاً على اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ تموز/يوليه ٢٠١٥، في الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية على الرغم من الحد الأدنى من التعاون والافتقار إلى الشفافية من جانب الجيش. وفي الآونة الأخيرة، نما إلى علم الحكومة المدنية، وبأدلة موثوقة، أن ميانمار لم تُعلن عن منشأة لإنتاج المواد الكيميائية يسيطر عليها الجيش خرجت من الخدمة وكانت قد طورت مادة كيميائية من الجدول ١ في الماضي. ويؤسفني أن أقول إن الجهود الرامية إلى معالجة هذا القصور قد عُلّقت بسبب الأزمة السياسية السائدة في ميانمار.

إن معظم المعاناة الإنسانية المرتبطة بالأسلحة التقليدية متجذّرة في استخدامها غير المسؤول من قبل أشخاص في السلطة. وقوة القتل العشوائي متجذّرة أيضاً في انتشار الأسلحة التقليدية بين الجهات الفاعلة التي لا تتردد في إساءة استخدامها من أجل مصالحها الضيقة. وهذا بالضبط ما يعيشه شعب ميانمار الآن. ومن المعروف منذ فترة طويلة أن كبار الضباط العسكريين يرتكبون فظائع مع الإفلات من العقاب ضد الأشخاص الذين من المفترض أن يحموهم، وذلك باستخدام البنادق الهجومية شبه الآلية والمدفعية والضربات الجوية وأنواع أخرى من الأسلحة المحمولة. وأناشد بإخلاص البلدان التي تبيع الأسلحة والذخائر والتكنولوجيات المرتبطة بها إلى جيش ميانمار أن تعيد النظر في قراراتها بالقيام بذلك، لأن ذلك سينقذ العديد من الأرواح البريئة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم ونتطلع إلى العمل معكم عن كثب خلال هذه الدورة.

تلتزم النرويج بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في جهودنا المشتركة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي لها، ونحثّ جميع الدول الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي العاشر. وبوصفنا عضواً في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، يسرنا العدد المتزايد من التوافقات مع توصياتها من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

إن التحقق من نزع السلاح النووي يمكّن من إحراز تقدم في المستقبل في مجال نزع السلاح النووي. ويشجعنا أن العمل في هذا الصدد يكتسب زخماً ونتطلع إلى الاجتماع المقبل لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتلك المسألة.

ونرحب أيضاً بقرار روسيا والولايات المتحدة تمديد معاهدة ستارت الجديدة واستئناف الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي.

وتدعو النرويج إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. تشكل اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية معيار التحقق العالمي. وهي تمكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من رصد الامتثال لالتزامات معاهدة عدم الانتشار والإبلاغ عنه.

ويساور النرويج قلق بالغ إزاء النوايا المعلنة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجهودها لتطوير أسلحة دمار شامل. ونحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها النووية والتسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وعلى إعادة الالتزام بإجراء مفاوضات مجدية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تعاون إيران يؤثر تأثيراً خطيراً على قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديم ضمانات بالطابع السلمي

الخالص لبرنامجها النووي. ويترتب على البحوث الجارية وتطوير قدرات التخصيب وغيرها من القدرات عواقب لا رجعة فيها. ونحثّ إيران على العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات.

وتشعر النرويج بالفزع إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية. فأي خرق للحظر العالمي هو أمر غير مقبول. ونأسف لأن الاتحاد الروسي لم يحقق بدقة أو شفافية في محاولة اغتيال أليكسي نافالني. كما ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار فشل الجمهورية العربية السورية في إنهاء المسائل المعلقة من إعلانها الأولي بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية. وتؤكد النرويج من جديد دعمها الكامل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولمديرها العام.

لقد أصبح الفضاء الإلكتروني بشكل متزايد حلبة للنزاع. وقد ازدادت العمليات السيبرانية الخبيثة التي تقوم بها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول من حيث نطاقها وحجمها وشدتها وتطورها، ومع ذلك فإن التقارير التي صدرت بتوافق الآراء عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي تبرهن على التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتقيد بالنظام الدولي القائم على القواعد في الفضاء الإلكتروني.

ولا تزال النرويج ملتزمة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبالحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة سلمية ومستقرة وآمنة ومستدامة في متناول الجميع. لذلك نؤيد إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالسلوك المسؤول للدول، على النحو الذي اقترحته المملكة المتحدة.

وقد حققت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد نجاحاً كبيراً؛ بيد أن هناك زيادة مثيرة للقلق في استخدام الألغام الأرضية اليدوية الصنع. وتشكل خطة عمل لوزان للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية دليلاً ممتازاً لعملنا في دورة الاستعراض المقبلة.

وتواصل النرويج دعم الجهود الرامية إلى كفالة التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة، وتؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي على مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، لأنها تسهم في الشفافية وبناء الثقة.

وأخيراً، نشدد على أهمية إدراج منظور جنساني في جميع جهود تحديد الأسلحة ونؤيد زيادة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ذلك الميدان.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): باسم الوفد السويسري، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونحن نتطلع إلى مواصلة تعاوننا الممتاز.

إن الأمن الدولي في حالة تغير مستمر ويواجه العديد من التحديات. وقد اشتدت المنافسة بين الدول الكبرى، وبلغ الإنفاق العالمي على الأسلحة أعلى مستوى له منذ عقود. وتهدد الأنواع الجديدة من الأسلحة بخطر حدوث سباق تسلح تكنولوجي. وبتقييم تلك التطورات، تقوم دول كثيرة باستعراض سياساتها الأمنية والدفاعية. بيد أننا نحتاج أيضاً إلى مضاعفة الجهود لتعزيز السلام والاستقرار.

وإزاء هذه الخلفية، تعكف سويسرا على وضع استراتيجيتها الأولى لتحديد الأسلحة للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥. وبوصفنا بلدا مرشحاً لعضوية مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤، فإن تلك الاستراتيجية ستوجه أيضاً مشاركتنا نحو الأمن الدولي ونزع السلاح في تلك الهيئة.

وأودّ أن أشدد على ثلاثة اعتبارات رئيسية في ذلك الصدد:

أولاً، يجب أن يكون تعزيز الاستقرار والحد من المخاطر في صميم جهودنا. فنحن نواجه تدهور البيئة الأمنية الدولية، والآثار الجديدة المحتملة المزعزعة للاستقرار الناجمة عن التطورات التكنولوجية، وضعف هيكل تحديد الأسلحة. ولتلك الأسباب، تركز استراتيجيتنا على تدابير جديدة للاستقرار الاستراتيجي، مثل الحد من المخاطر النووية. وقد اقترحت سويسرا، في إطار مبادرة إستكهولم

بشأن نزع السلاح النووي، مجموعة تدابير للحد من المخاطر النووية لعرضها على مؤتمر الاستعراض المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل في إحراز تقدم ملموس في مؤتمر الاستعراض وبعده.

وفي ذلك السياق، نرحّب بقيام الولايات المتحدة وروسيا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة وببدء حوار لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي. ونأمل أن يفضي الحوار إلى نتائج ملموسة وأن يشكل الأساس للمفاوضات المقبلة بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة.

ثانياً، إن الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزه مهمة ملحة. واحترام القانون الدولي ضروري للاستقرار العالمي. ويجب الحفاظ على الصكوك والمعايير القائمة، وتنفيذها والامتثال لها بالكامل، وإضفاء الطابع العالمي عليها عند الضرورة. وفي هذا السياق، ينبغي لمؤتمر الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم الانتشار أن يعيد تأكيد الالتزامات السابقة وأن يتخذ قرارات للمضي قدماً في تنفيذها.

وبالمثل، ومن أجل الحفاظ على فوائد عدم الانتشار المترتبة على خطة العمل الشاملة المشتركة، بات من الضروري التعجيل بالعودة إلى تنفيذها الكامل من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، وتطبيق جميع تدابير الشفافية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، والاستئناف الفوري للتعاون الكامل والبناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وللقانون الدولي دور رئيسي يؤديه في الاستجابة لحقائق النزاع الجديدة والتطورات التكنولوجية. ويجب تحديد التحديات الجديدة، ويجب إقرار مبادئ ووضع معايير عند الاقتضاء. وأشير بصفة خاصة إلى منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، التي يلزم وضع قواعد وتدابير لها لكفالة التحكم البشري بها وتجنب المنظومات التي لا يمكن استخدامها وفقاً للقانون الدولي. وثمة مثال آخر يتعلق بالتدابير الرامية إلى كفالة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني عند استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وفي مجال الفضاء الخارجي، نرحب بالاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالسلوك المسؤول.

وفي الميدان الإلكتروني، يجب علينا أن ننطلق من الإطار المعياري الذي تمت إعادة التأكيد عليه وتطويره من جانب فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وتنفيذ ذلك الإطار يمثل أولوية.

وأخيراً، فإن العمليات الفعالة والشراكات الفاعلة أمور حيوية لكفالة تنفيذ المعايير القائمة، ولوضع معايير جديدة عند الاقتضاء. ونحن بحاجة إلى آلية فعالة لنزع السلاح. وفي كثير من الأحيان، يجري تسييس إجراءاتنا المتعلقة بآلية نزع السلاح، مما يمنعنا من اتخاذ إجراءات جماعية ووقائية. ونحن بحاجة إلى وضع حلول تقدّمية مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وفي قطاع الصناعة عند الاقتضاء.

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلي به باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/76/PV.2).

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

وقد أشارت ترينيداد وتوباغو، بقلق بالغ، إلى قيام بعض الدول بتحديث وتسريع تكديس الترسانات النووية وغيرها من الترسانات. ومن المحتمل أن يؤدي سباق التسلح النووي المنفلت، إما عن طريق سوء التقدير أو مع سبق الإصرار، إلى وضع العالم على مسار مؤكد نحو عواقب بشرية وبيئية كارثية. وتشير الأدلة إلى أن الردع، خلافاً للاعتقاد السائد، يولد في الواقع التصعيد. وما زلنا مقتنعين بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل توفر الضمان الفعال الوحيد للسلم والأمن الدوليين.

وقد أظهرت ترينيداد وتوباغو، بوصفها جزءاً من إقليم أنشأ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، التزاماً طويل الأمد بالنظام العالمي لعدم الانتشار. ورحبنا، إلى جانب المجتمع الدولي، بدخول معاهدة

حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في وقت سابق من هذا العام، ونتطلع إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف المقرر عقده في عام ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من الجهود المتضافرة الجارية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا تزال ترينيداد وتوباغو، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تعاني من الآثار الضارة لتحويل وجهة تلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما يشكل تهديداً كبيراً للاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

وتعتمد ترينيداد وتوباغو، إلى جانب سيادة القانون، على التقيد الصارم من جانب جميع الدول بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعاهدات والاتفاقات الدولية لضمان حقنا في التمتع بالسيادة والأمان والسلام.

لذلك ما زلنا ملتزمين التزاماً كاملاً ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبالصك الدولي للتعقب، وبمعاهدة الاتجار بالأسلحة. وقد شاركت ترينيداد وتوباغو بنشاط، بوصفها عضواً في الجماعة الكاريبية، في الاجتماع السابع للدول من سلسلة الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام، وتتطلع إلى عقد الاجتماع الثامن من تلك الاجتماعات في عام ٢٠٢٢.

وبينما تسلّم ترينيداد وتوباغو بالدور البنّاء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين للتنمية، فإنها تدرك أن هذه التكنولوجيا تفسح المجال لإساءة الاستخدام الخبيث من جانب الجهات الفاعلة المعادية، بما في ذلك المنظمات الإجرامية والإرهابية. ونتيجة لذلك، ركزت حكومتنا على اعتماد استراتيجيات للحد من ضعف بلدنا. وإدراكاً من ترينيداد وتوباغو للحاجة إلى التعاون الدولي من أجل التقليل إلى أدنى حد من ذلك التهديد، فقد تابعت باهتمام مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي اختتم أعماله في وقت سابق من هذا العام. ونتطلع إلى عقد اجتماع للفريق العامل الجديد المفتوح العضوية في وقت لاحق من هذا العام.

وبالنظر إلى أننا جميعا من الناحية المفاهيمية نتشاطر الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين الدائمين، إذن علينا جميعا من الناحية المفاهيمية أن نسهم في ترجمته إلى واقع ملموس. وفي هذا الصدد، يتجاوز دور المرأة الاعتراف بها كضحية، بل يجب أن يشمل أيضا الاعتراف بمساهمتها الفعلية والمحتملة في العملية. لذلك، تؤكد حكومتنا من جديد التزامها بالمشاركة الكاملة للمرأة على جميع المستويات في جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وستواصل دعمها القوي للمبادرات الدولية والإقليمية لتحقيق تلك الغاية.

في الختام، تكرر ترينيداد وتوباغو الإعراب عن امتنانها للمساعدة المستمرة التي يقدمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونتطلع إلى استمرار التعاون للنهوض بهدفي نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيدة بارتوليني (سان مارينو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وأتمنى لكم دورة مثمرة.

على الرغم من كفاحنا ضد الجائحة والأزمة الاقتصادية غير المسبوقة والحاجة إلى الاستثمار في البرامج الصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن الإنفاق العسكري العالمي مستمر في الارتفاع. وفي غضون ذلك، لم تتوقف النزاعات الطويلة والمعقدة، مما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار في جميع المناطق.

تشعر جمهورية سان مارينو بقلق بالغ إزاء تآكل هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما بسبب مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. ومع التقدم التكنولوجي السريع، يجري تحديث الترسانات النووية وتطوير نظم إيصال جديدة. وفي غضون ذلك، تتزايد مخاطر التصعيد وسوء التقدير. وهذا أمر مقلق للغاية إذا فكرنا في العواقب الإنسانية الكارثية لوقوع تفجير في نهاية المطاف. لذلك، من المهم جدا أن نجدد جميعا التزامنا الراسخ بالنهوض ببرنامج نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

تود سان مارينو أن تؤكد من جديد دعمها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويساورنا قلق عميق لأنه بعد مرور ٢٥ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا يزال احتمال دخولها حيز النفاذ غير واضح. ونحث الدول المتبقية، التي يعتبر تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وتتطلع سان مارينو إلى المشاركة في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل والعمل من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية ناجحة. وسيمثل المؤتمر الاستعراضي فرصة لجميع الدول الأطراف للعمل معا بحسن نية من أجل أمننا الجماعي.

وترحب سان مارينو بتمديد معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبالحوار الثنائي الجاري بشأن تحديد الأسلحة في المستقبل.

يمثل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ معلما تاريخيا. ومن دواعي سرور سان مارينو أن ترى هذا العدد الكبير من البلدان التي وقعت بالفعل على ذلك الصك وصادقت عليه في هذه الفترة القصيرة. وهذا يبرهن على أن غالبية البلدان تؤيد فرض حظر كامل على الأسلحة النووية. ونشجع بقوة البلدان الأخرى على الانضمام إلى ذلك الصك ونتطلع إلى مشاركة الدول الأطراف في الاجتماع الأول في العام المقبل.

لقد وقف بلدي دائما ضد أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل يمثل استخدامه عواقب لا توصف على البشرية. وتشعر سان مارينو بقلق بالغ إزاء حالات استخدام الأسلحة الكيميائية. وندين بشدة هذه الأعمال المروعة التي تشكل تحديا كبيرا للقاعدة الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية. إن استخدام أي شخص للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول، وينبغي محاسبة المسؤولين عنه.

إن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ينطوي على أثر مدمر وعشوائي على المدنيين. وتدعو سان مارينو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام تلك الأسلحة في تلك المناطق والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، تؤيد سان مارينو تأييدا تاما اعتماد إعلان سياسي دولي بشأن هذا الموضوع.

إن الاستخدام غير السليم للفضاء الإلكتروني أيضا مصدر قلق كبير. وتعد جرائم الفضاء الإلكتروني أحد أسرع التهديدات نموا التي يتعرض لها الأمن الدولي. ويمكن للعمليات الرقمية الخبيثة أن تعطل البنية التحتية الحيوية، ويمكن استخدامها لنشر المعلومات المغلوطة أو مراقبة حقوق الإنسان أو قمعها. ولذلك، من المهم جدا دعم السلوك الرشيد للدول في الفضاء الإلكتروني حتى تُحتَرم سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية هناك.

أخيرا، إن انتشار الطائرات المسلحة بدون طيار والأسلحة ذاتية التشغيل يثير شواغل أخلاقية وقانونية. ونعتقد أنه ينبغي الاضطلاع بعملية تفكير أوسع نطاقا متعددة الأطراف في تلك المجالات.

لدينا الآن فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل واتخاذ خطوات هامة إلى الأمام في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ودعونا لا نضيع تلك الفرصة لبلوغ أهدافنا المشتركة وبناء مستقبل أكثر أمنا للجميع.

السيدة ألفارادو (بيرو) (*تكلمت بالإسبانية*): بالنيابة عن بيرو، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى. ونحن على ثقة من أن جهودنا في ظل قيادتكم الحكيمة ستتكلل بالنجاح. ويؤيدكم وفدي تأييدا تاما.

نحن الآن غارقون في مناخ من عدم اليقين، حيث لا تزال بؤر النزاع وتهديدات السلم والأمن الدوليين قائمة وازدادت تفاقما بسبب الأزمة الصحية العالمية.

ومع ذلك، وفي مواجهة ذلك السيناريو المحبط، ظهرت عمليات بناءة جديدة مثل بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، مما يشكل حدثا تاريخيا ويمثل نقطة انطلاق قانونية وأخلاقية لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفيما يتعلق بذلك الصك، الذي وقعت عليه بيرو، على الرغم من أن الأسلحة النووية محظورة صراحة، فما من جدوى لتطبيقه وفعاليته إلا عندما تكون الدول النووية طرفا فيه.

وفي عالم غير مستقر تشكل فيه الأسلحة النووية مرة أخرى تهديدا للسلام، لا مفر من التعاون الإقليمي لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وكانت منطقتنا رائدة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)، التي تعتبر مصدر إلهام للآخرين. وفي ذلك الصدد، تؤيد بيرو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

كذلك فإن كفالة استقرار مسارات الاتصالات البحرية أمر أساسي للسلام والأمن الدوليين. من المهم جدا تأمين محيطاتنا بشكل عام لأنها منطقة عبور لأكثر من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية في السلع و ٩٥ في المائة من حركة الإنترنت، خاصة بالنظر إلى ظهور تهديدات جديدة وأنشطة إجرامية تتطلب اهتمامنا العاجل.

تنشأ معظم التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن اليوم أساسا بين دول تقع في نفس المناطق. وفي هذا الصدد، لا بد من المراقبة الفعالة للأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، أساسا في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي. وأمريكا اللاتينية والكاريبي من أكثر المناطق معاناة من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة إلى متلقين غير مصرح لهم، كثيرا ما تكون لهم صلة بالجريمة المنظمة والعامة.

وفي ذلك الصدد، نحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بغية مكافحة هذه الآفة، فضلا عن الصك الدولي للتعقب. وأنشأنا أيضا آليات للتعاون الحدودي في ذلك الصدد. ونرى أن من الضروري اعتماد صك ملزم قانونا بشأن هذه المسألة وتعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وبناء القدرات الوطنية تحقيقا لتلك الغاية.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له آثار على الأمن الدولي بسبب تطورها السريع والمخاطر التي يمكن أن تنشأ عن إساءة استخدامها. ونعتقد أن من الضروري تنظيم المسألة من خلال التوصل إلى صك ملزم قانونا يمكننا من إنشاء فضاء إلكتروني آمن وسلمي. ونرحب بالعمل المقبل للفريق العامل الجديد المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

نقر بالعلاقة المتكافلة التي تربط بين السلام والأمن والتنمية. وفي ذلك الصدد، من الحيوي تحقيق توازن بين الموارد المخصصة للإنفاق العسكري والتنمية. من الصعب على المرء أن يصدق أنه في عام ٢٠٢٠ في خضم جائحة مرض فيروس كورونا، بلغ إجمالي النفقات العسكرية العالمية ما يقرب من تريليوني دولار – بزيادة ٢,٦ في المائة عن عام ٢٠١٩. ويتحتم علينا أن نتخذ تدابير للتنظيم الفعال للتسلح تفضي إلى تحقيق الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لإبراز العمل المهم الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يقع مقره في بلدي – ولا سيما دعمه لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتعقبها في الوقت المناسب، وبطريقة يمكن الركون إليها، ومعاهدة الاتجار بالأسلحة، والتدريب والمساعدة التقنية في مجال تحديد الأسلحة لتيسير عملية اعتراضها ومنع تسريبها على الصعيدين الوطني والثنائي.

وبالنسبة لبيرو، فإن تعددية الأطراف والقانون الدولي وعلاوة على ذلك كله، فإن توفر الإرادة السياسية من أفضل الأدوات لضمان نزع السلاح والأمن الدولي. وسنعمل على تحقيق تلك الغاية في إطار اللجنة الأولى.

السيد غوسمان (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخاباتكم ونتعهد بدعمنا وتعاوننا الكاملين لكم.

تؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.2)، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن نزع السلاح النووي عنصر حاسم في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن. وتؤيد أذربيجان جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لجعل العالم خاليا من الأسلحة والأخطار النووية. وأذربيجان، بوصفها إحدى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما فتئت ملتزمة بذلك الصك الأساسي وتؤيد تنفيذ جميع أركانه الثلاثة بطريقة فعالة ومتوازنة ومنصفة. إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يعزز كل منهما الآخر ويكمل أحدهما الآخر، وبالتالي يتعزز التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار ونعوّل على نتائجه الناجحة.

الغرض الرئيسي من تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن يتمثل في الحفاظ على السلام والاستقرار، وإنفاذ قواعد ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود الدولية. ومن شأن التقيد الصارم بتلك المبادئ، إلى جانب تنفيذ الالتزامات السياسية – العسكرية بموجب الترتيبات الأمنية الإقليمية ذات الصلة، أن يعزز القدرة على التنبؤ والشفافية ويحول دون الزيادة في إدراك التهديد.

في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، ردا على عمل عدواني آخر قامت به أرمينيا بمشاركة مرتزقة ومقاتلين إرهابيين أجانب، نفذت أذربيجان عملية هجوم مضاد وأنجزتها بنجاح ومارست حقها المتأصل في الدفاع عن النفس تماشيا مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة واستعادت سيادتها وسلامتها الإقليمية.

لقد أدى استخدام أرمينيا المتعمد والعشوائي وغير المتناسب للقوة العسكرية ضد المدن الأذربيجانية المكتظة بالسكان خارج منطقة الصراع، بما في ذلك سلسلة من الهجمات الصاروخية الليلية القاسية على المناطق السكنية، إلى مقتل ١٠١ من المدنيين من أبناء أذربيجان، من بينهم ١٢ طفلا. وأصيب أكثر من ٤٠٠ مدني بجروح. وأجبر نحو ٨٤ ٠٠٠ شخص على مغادرة منازلهم، ودُمر أو تضرر ما يقرب من ٥ ٠٠٠ منزل ومبنى سكني وأهداف مدنية أخرى.

ما فتئت أذربيجان تحذر باستمرار من الحشد العسكري لأرمينيا في الأراضي المحتلة سابقا، ونشر القوات المسلحة الأرمينية، ووزع كمية كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية غير المعلنة وغير الخاضعة للرقابة، في انتهاك لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا. إن المعدات العسكرية التي تزيد قيمتها عن خمسة مليارات دولار والمملوكة للقوات المسلحة الأرمينية والتي تم تدميرها، أو تم الاستيلاء عليها كغنائم، كشفت بوضوح عن ممارسة أرمينيا غير القانونية التي طال أمدها، فضلا عن إنكارها العنيد، ليس فقط لدورها كونها معتدية ومحتلة، بل حتى بوصفها طرفا في الصراع.

على الرغم من وقف الأعمال القتالية، لا تزال الألغام التي زرعتها أرمينيا على نطاق واسع في الأراضي المحتلة سابقا في أذربيجان تحصد أرواح المدنيين الأبرياء، وتهدد بقتل المزيد منهم. وحتى الآن، قُتل ٣٠ مواطنا أذربيجانيا، من بينهم صحفيان، وجرح نحو ١٣٠ مواطنا. ويمكن التخفيف من حدة ذلك التهديد بإفصاح أرمينيا عن جميع خرائط حقول الألغام امتثالا للقانون الإنساني الدولي.

هيأ البيانان الثلاثيان المؤرخان ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، اللذان وقعهما قادة أذربيجان وأرمينيا والاتحاد الروسي، فرصة فريدة لبناء سلام وأمن دائمين في جنوب القوقاز، استنادا إلى القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بعد ثلاثة عقود من الصراع بين أذربيجان وأرمينيا.

وقد أعطت حكومة أذربيجان الأولوية لإعادة تأهيل الأراضي المحررة وتعميرها، واستعادة المساكن والخدمات الأساسية، والنقل ووصلات الاتصالات لضمان العودة الآمنة للسكان المشردين وتحقيق مستويات معيشية عالية. وأعربت أذربيجان مرارا وتكرارا عن استعدادها لتطبيع العلاقات مع أرمينيا، على أساس الاعتراف المتبادل بسيادة

بعضهما البعض وسلامتها الإقليمية واحترامها لها ضمن الحدود المعترف بها دوليا، وتتوقع المعاملة بالمثل من جانب أرمينيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميلانوفيتش (البوسنة والهرسك)

السيد نيانيد (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس، ومن خلاله أهنئ أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابهم لإدارة دفة أعمال اللجنة الأولى. وأؤكد لهم دعم وفدي وتعاونه معهم في اضطلاعهم بمهامهم.

يؤكد وفدي من جديد أن نزع السلاح أداة لمنع نشوب الصراعات. وإن تنفيذه أحد الأهداف التي أدت إلى تأسيس الأمم المتحدة. وإن الأمم المتحدة بمتابعتها لتلك المهمة بعزم، ستتمكن من تأكيد دورها الديناميكي في صون السلم والأمن الدوليين والتنمية المشتركة، وهو الدور الذي دعا إليه مؤسسوها.

ولا تزال الكاميرون ملتزمة التزاما راسخا بنزع السلاح، الذي تعتبره عنصرا رئيسيا في الجهود الأوسع الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. بالنسبة لبلدي، بغية تعزيز الأمن للجميع، لا بد من أن يمضي نزع السلاح قدما، وفي الوقت نفسه يجب تجنب أي سباق تسلح جديد.

يود وفدي أن يرى مواصلة العمل على إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية بأوسع مشاركة ممكنة. ويؤكد من جديد رغبته في الإبقاء على مسألة عدم الانتشار مدرجة في جدول أعمال هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن مسائل نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، فإن التقدم المحرز في اجتماعات مؤتمر قمة الأمن النووي، والمتابعة الرابعة للالتزامات بنزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وتمديد معاهدة ستارت الجديدة، بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، كل ذلك يبين أنه يمكننا النهوض بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار عندما تسود الروح البناءة والعملية.

ومع ذلك، فإن عدم وجود توازن بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح ذي المصداقية في جميع المجالات الأخرى – سواء كانت أسلحة بيولوجية، أو كيميائية، أو تقليدية، أو أسلحة دفاعية بالقذائف، أو الفضاء الخارجي – يمكن أن يؤدي مرة أخرى إلى سباق تسلح مزعزع للاستقرار.

ويؤكد بلدي من جديد التزامه بقضية السلام، ولهذا السبب يدعو إلى إنشاء معاهدة عامة وكاملة لنزع السلاح في ظل رقابة دولية فعالة. وقد صادقت الكاميرون على الصكوك الرئيسية التي تشكل أساس النظام الدولي لعدم الانتشار والأمن النووي.

إن الكاميرون مقتنعة بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا، استنادا إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول والمناطق المعنية، على غرار معاهدة بليندابا بشأن حظر الأسلحة النووية في أفريقيا، من شأنه أن يعزز السلم والأمن الإقليميين، ويعزز نظام عدم الانتشار، ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

تؤمن الكاميرون بالصلة بين نزع السلاح والتنمية. وعلى الرغم من الأدلة الوافرة على أن التكديس المفرط للأسلحة يحول الموارد اللازمة عن التنمية، ويؤجج الصراع المسلح والعنف، ويؤدي إلى الموت والمعاناة وعدم المساواة الاجتماعية والتدهور البيئي، فإن سباق التسلح مستمر بلا هوادة ولا يزال الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي. ونتيجة لذلك فإن الإخفاق في إنشاء نظم فعالة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة له عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تحقيق السلم والأمن ورفاه الجميع. تدعو الكاميرون إلى احترام أحكام المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقر بأن نزع السلاح هو شرط مسبق للتنمية. ولذلك يجب أن نعمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين وأن نتجنب حرف الموارد الاقتصادية والبشرية في العالم قدر الإمكان.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة تتيح فرصة فريدة لإعادة النظر في العلاقة التاريخية بين نزع السلاح والتنمية. فهناك صلة قوية بين نزع السلاح وتحقيق أهداف التنمية

المستدامة، وبخاصة الهدف ٨، بشأن تشجيع فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي. وقد أظهرت الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة أن الإنفاق العسكري المفرط له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

وتؤمن الكاميرون إيمانا راسخا بأن الاستثمار في نزع السلاح وتحديد الأسلحة هو استثمار مباشر طويل الأجل في السلم والأمن، وبالتالي في التنمية المستدامة. ومن شأن الإقرار بهذه الحقيقة على نطاق أوسع أن يساعد على جعل العالم أكثر أمانا وازدهارا واستعدادا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد حكمت (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وأن أؤكد مجددا دعم وفد بلدي الكامل لهم طوال الدورة.

إن تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أمر أساسي للحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو عنصر أساسي في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مع توسيع نطاق التعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتعلق طاجيكستان أهمية كبيرة على زيادة تعزيز نظم نزع السلاح وعدم الانتشار وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتحقيقا لهذه الغاية، كانت طاجيكستان من بين البلدان الخمسة في آسيا الوسطى التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. فنحن مقتنعون بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر أساسي لتشجيع نزع السلاح النووي وعدم انتشاره ولتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تتسق مع الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين بين الدول والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونشجع الدول والمناطق الأخرى على أن تحذو حذو منطقتنا. ولذلك نرحب بالمؤتمر المقبل المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سترأسه الكويت.

لا يزال خطر الانتشار النووي مدعاة للقلق الشديد. وبناء على ذلك، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بلا شك حجر زاوية في هيكل الأمن الدولي والنظام العالمي لعدم الانتشار. إن الفشل في تحقيق عالمية هذه المعاهدة يؤدي إلى تآكل كبير في سلامة نظام نزع السلاح.

ولذلك نعتقد أن المؤتمر الاستعراضي المقبل للمعاهدة سيتيح فرصة ممتازة لإعادة تأكيد التزامنا بتنفيذ تلك المعاهدة الدولية التاريخية. وتتشاطر طاجيكستان الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتعتقد أنه لا يمكن لأي آلية لنزع السلاح النووي أن تكون فعالة بدون انضمام جميع الأطراف المعنية إليها. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار والإنفاذ السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وندعو بقوة إلى أن تكون آسيا الوسطى خالية من خطر الألغام وتعزيز التعاون في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وتؤيد طاجيكستان الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي تعتبره حاسما في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه آلية رئيسية متعددة الأطراف للحد من انتشار هذه الأسلحة.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا هائلة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخاصة لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ونحن نقدر الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع الحوار بين الدول الأعضاء في ذلك المجال. وترحب طاجيكستان بإطلاق عملية التفاوض في شكل الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني

بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، والتي تهدف إلى إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة والتعبير عن آرائها وتوسيع نطاق التعاون بشأن أبعاد الأمن الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد إيمان طاجيكستان بمزايا تعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها المنبر العالمي الرئيسي لتحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية، ولا سيما نزع السلاح والأمن الدولي.

السيدة هيل (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ الرئيس على انتخابه. إنه يحظى بتأييد وفد بلدي الكامل.

يواجه المجتمع الدولي في هذا العام تحديات معقدة في السعي إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وفي هذه البيئة، أكثر من أي وقت مضى، من الأهمية بمكان أن نواصل تعزيز التعاون والحوار ودعم نظام دولي مفتوح قائم على القواعد.

وتظل أستراليا ثابتة في سعيها إلى عالم خال من الأسلحة النووية وفي دعمها للتدابير العملية لتحقيق ذلك. وسيأتي المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ في منعطف حاسم ويمثل فرصة هامة للنهوض بأهداف المعاهدة. وترحب أستراليا ببدء محادثات الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، التي سترسي الأساس لتدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح والحد من المخاطر في المستقبل. وستكون مشاركة الصين في هذا الحوار مطلوبة أيضا في تشكيل حقبة جديدة للحد من التسلح.

وترحب أستراليا، بوصفها بلدا عانى من عواقب التجارب النووية، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما زلنا مصممين على دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ ونحث جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك. ونشجع الدول على المشاركة في تقديم مشروع قرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لهذا العام (A/C.1/76/L.49).

وتشعر أستراليا، إلى جانب بلدان أخرى، بقلق شديد إزاء إخفاق إيران في الرد بمصداقية على وجود مواد نووية في مواقع غير معلنة وقرارها بعدم تنفيذ الجوانب المادية لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. ونؤكد دعمنا القوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تسعى إلى تنفيذ الضمانات في إيران.

ولا تزال أستراليا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية. إننا نواصل العمل لضمان إنفاذ جزاءات الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وندعو ذلك البلد إلى اتخاذ خطوات واضحة نحو نزع سلاحه النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ويجب محاسبة أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية أو يمكنونها أو يحمونها أو يأمرون باستخدامها. وترحب أستراليا بتقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن استخدام هذه الأسلحة في سورية. ندعو سورية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن آثار جائحة مرض فيروس كورونا قد ركزت الانتباه على المخاطر البيولوجية. إننا نشجع الدول على العمل بشكل مثمر في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية المقرر عقده في عام ٢٠٢٢.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتلتزم أستراليا بدعم النظام الدولي القائم على القواعد في الفضاء الإلكتروني. ونرحب بالالتزام العالمي بإطار سلوك الدول المسؤول وبالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين في توجيه تنفيذ الإطار.

كما تلتزم أستراليا بإبقاء حيز الفضاء آمنا ومأمونا ومستداما. وفي أيار/مايو، كان من دواعي سرور أستراليا أن تمتثل إلى مبادئ الأمين العام الـ ١٠ للحد من التهديدات الفضائية، ونشجع جميع الدول على المشاركة في تلك المناقشة.

وتدعم أستراليا العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة

الذاتية التشغيل ونتطلع إلى أن يخقق المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة نتيجة موضوعية.

وتواصل أستراليا مناصرة المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والرجال في المحافل والمنظمات الأمنية الدولية. وقد شعرنا بخيبة أمل لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدخال تعديل تقني على نظامه الداخلي يجسد المساواة بين المرأة والرجل. ونظل ملتزمين بتحقيق ذلك التغيير البسيط الذي يكتسي أهمية كبيرة.

وقد أعلنت حكومات أستراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن إجراء عملية تشاور مدتها ١٨ شهرا بغية تحديد أفضل السبل لدعم حيازة أستراليا لغواصات تعمل بالطاقة النووية مسلحة بأسلحة تقليدية.

وسيكون أحد الأهداف الأساسية لعملية التشاور الثلاثية هو تحديد المعايير التي تعزز سجل أستراليا النموذجي في مجال عدم الانتشار والالتزام الثابت لحكوماتنا بالنظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وستشمل تلك العملية العمل بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى الأشهر الـ ١٨ المقبلة.

ولن تخشى أستراليا التصدي للتحديات التي تفرضها تلك البيئة العالمية المتطورة بصورة متسارعة. وتتطلب تلك التحديات التعاون بين جميع الدول وتحديد هدف مشترك. وسنواصل الاضطلاع بدور بنَّاء في هذا الصدد.

السيد الزدجالي (عمان): أود، في مستهل بياني، أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لما جاء في بيان الممثل الدائم لإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ولما جاء في بيان المراقب الدائم عن فلسطين، باسم مجموعة الدول العربية، حول قضايا نزع السلاح والأمن الدولي (انظر A/C.1/76/PV.2).

يؤمن بلدي، سلطنة عمان، أن العلاقات الودية القائمة على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل الخلافات بالطرق السلمية والالتزام بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هي أفضل وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويولي بلدي أهمية قصوى للمعاهدات الدولية في مجال نزع السلاح، ومن بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونعتبر أن هذه المعاهدات وما صاحبها من بروتوكولات إضافية وضمانات وقرارات، بما فيها القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، منظومة قانونية متكاملة لنظام عدم الانتشار لا بد من المحافظة عليها وعدم الانتقاص منها أو تجزئتها، بغية كفالة عالمية نظام عدم الانتشار ومصداقيته.

إن الظروف والتحديات التي يمر بها عالمنا المعاصر، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، تدفعنا إلى تجديد الدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونود أن نسترعي كريم عنايتكم إلى ما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة حول أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط يخدم المتطلبات الأمنية ويضع نهاية دائمة لإمكانية نشوب نزاعات نووية ويوفر فوائد أمنية ملموسة عن طريق إعطاء ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وضمانات إضافية للمجتمع الدولي بالنوايا النووية السلمية لدول المنطقة.

وفي هذا السياق، يرحب بلدي بانعقاد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٩. ونجدد دعمنا للجهود التي تبذلها دولة الكويت الشقيقة لعقد الدورة الثانية لهذا المؤتمر نهاية العام الجاري. ونتطلع إلى مشاركة فعالة من سائر الدول، وعلى وجه الخصوص الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما يعزز فرص نجاح المؤتمر الدولي العاشر لاستعراض المعاهدة المقرر عقده في مطلع عام ٢٠٢٢.

وفي الوقت الذي يعبر فيه بلدي عن التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمضامين النبيلة التي قامت عليها، فإنه يؤكد الحق

المشروع للدول الأطراف، دون استثناء، في الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقا لأحكام المعاهدة وفي إطار المعايير والضوابط الدولية التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أن أي نوع من الأعمال التخريبية والأحادية الجانب التي تقع خارج نطاق ولاية المجتمع الدولي، الممثلة في مجلس الأمن، ضد المنشآت النووية السلمية في مختلف الدول، مهما كان مصدرها، لا تخدم الأمن والاستقرار، بل وقد يكون لها تداعيات خطيرة على حياة الملايين من البشر في المنطقة وخارجها. وعليه، نطالب المجتمع الدولي بأن يتخذ خطوات عملية وملموسة لمنع وقوع مثل هذه الاعتداءات.

وختاما، لا تفوتنا الفرصة هنا أن نشير إلى أننا أمام منعطف تاريخي في العلاقات الدولية حيث يشكّل الترابط والتفاهم والتعاون الطريق نحو الانتقال بعالمنا وشعوبنا من مرحلة عدم الاستقرار إلى مرحلة التعاون وبناء الثقة سعيا لرؤية عالم خال من التهديدات، عالم يركز على التطور وتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لما فيه خير وصالح البشرية جمعاء.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب، نجاح هذه الدورة السنوية للجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم وفد إيطاليا الكامل.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.2) تأييدا تاما، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

تظل تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد الأداتين الوحيدتين للحفاظ على النتائج التي تحققت حتى الآن في مجال السلام والأمن الدوليين وإحراز مزيد من التقدم في العمليات ذات الصلة. وفي ذلك السياق، من الضروري أن نعمل بعزم لصون وتعزيز الهيكل الدولي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وتؤكد إيطاليا من جديد التزامها الثابت بالسعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتحقق فيه السلام والأمن. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضا، حجر الزاوية في النظام الدولي. فمعاهدة عدم الانتشار توفر الإطار القانوني الواقعي الوحيد لبلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بأسلوب يعزز الاستقرار الدولي ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

ولا يمكن تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال اتباع نهج تدريجي وشامل للجميع، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليات أساسية ونشجعها على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية.

ويظل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة من بين الأولويات الرئيسية لإيطاليا. وتحث إيطاليا، بوصفها مؤيدا قويا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتمشيا مع كونها منسقا مشاركا للمادة الرابعة عشرة لفترة السنتين المقبلتين، جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول إلى احترام الوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية.

ويكتسي الشروع الفوري في إجراء المفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة تعنى بالمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أهمية حاسمة أيضا. وريثما تُبرم هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول المعنية أن تلتزم بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء فك إيران ارتباطها بخطة العمل الشاملة المشتركة ونحثها على تنفيذ التزاماتها بموجب الخطة تنفيذاً كاملاً ودونما إبطاء. وندعو جميع المشاركين في محادثات فيينا إلى ألا يدخروا جهداً في معالجة المسائل الراهنة وحلّها من خلال الحوار في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نحثّ إيران على التعاون مع

الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاوناً كاملاً وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بجميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات.

إن عمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها العمليات الأخيرة، تقوّض السلام والأمن الإقليميين والدوليين وتثير قلقاً بالغاً. ونحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن القيام بأي استفزازات أخرى واتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وفي هذه الأثناء، يجب أن يظل نظام الجزاءات الدولية قائماً وأن يتم تنفيذه بفعالية.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاماً قوياً بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندين بشدة استخدام القوات الجوية العربية السورية للأسلحة الكيميائية ونحثّ سورية على اتخاذ جميع التدابير المطلوبة. وتكرر إيطاليا الإعراب عن قلقها إزاء تسميم أليكسي نافالني في روسيا بغاز أعصاب كيميائي من مجموعة نوفيتشوك في آب/أغسطس ٢٠٢٠، وتحثّ الاتحاد الروسي على توضيح المسؤولية عن الحادث بشفافية والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه المسألة.

لقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا مدى أهمية تحسين الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية. وإننا نعلق أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها عنصراً أساسياً في هيكل نزع السلاح، وعلى آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ويساور إيطاليا قلق بالغ من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العشوائية للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة، فضلاً عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونؤكد من جديد على أهمية التعاون الدولي ومساعدة الضحايا بوصفهما عنصرين رئيسيين في التزامنا بعالم خالٍ من الألغام.

وفيما يتعلق بالعمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة، ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

وإيطاليا ملتزمة التزاماً راسخاً باستدامة الفضاء الخارجي وسلامته وأمنه في الأجل الطويل. ونؤيد الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونشجع على زيادة التعاون الدولي لوضع مبادئ متفق عليها للسلوك المسؤول في ذلك المجال.

وتؤيد إيطاليا أيضاً جميع الجهود الرامية إلى إيجاد فضاء إلكتروني عالمي ومفتوح وحر ومستقر وآمن

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): آسف، ولكن وقت المتكلم قد انتهى.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين وأتمنى لكم ولهم كل النجاح في توجيه أعمال اللجنة الأولى.

ويؤيد لبنان البيانين اللذين أدلى بهما ممثل دولة فلسطين باسم مجموعة الدول العربية وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.2).

بعد مرور خمسة وسبعين عاماً على تأسيس الأمم المتحدة بهدف نبيل يتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية، أصبح نظام تحديد الأسلحة أضعف من أي وقت مضى، وتوقف جدول أعمال نزع السلاح، في حين بلغ التنافس بين القوى العظمى والتوترات في العلاقات الأمنية الدولية أعلى مستوياتهما منذ أجيال. وتقوم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث وتوسيع ترساناتها، وتنتهك بالتالي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يُضعف نظام تحديد الأسلحة، ويضع عملية نزع السلاح في حالة من الفوضى، ويمحو مكاسب نصف قرن في مجال تحديد الأسلحة.

وعلى الرغم من تلك الصورة القاتمة، هناك تطوران يعطيان بصيصاً من الأمل في مستقبل أفضل على جبهتي الانتشار وتحديد الأسلحة. الأول هو أحدث اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا لتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات. والثاني هو بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ونرحّب بكليهما ونأمل أن يعيدا جدول أعمال نزع السلاح إلى مساره الصحيح.

وسيتيح المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي طال انتظاره، والمقرر عقده في العام المقبل، فرصة لوضع العالم على طريق جاد نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال نتيجة ناجحة تعزز معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار. وسيكون فرصة للتأكيد مرة أخرى على التزامات جميع الدول بإحراز تقدم بشأن إزالة الأسلحة النووية، مع الضغط من أجل تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار في آن واحد.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصر رئيسي في جدول أعمال نزع السلاح. ويرحب لبنان باعتماد الإعلان السياسي والتقرير الختامي للدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي ترأسه الأردن في عام ٢٠١٩. ونتطلّع إلى الدورة المقبلة للمؤتمر التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الكويت.

ولا يمكن لإسرائيل – وهي البلد الوحيد الذي يُعتقد أنه يمتلك أسلحة نووية في المنطقة وليس طرفاً في معاهدة عدم الانتشار – أن تواصل تحدي إرادة المجتمع الدولي ويجب أن تمتثل للمعايير الدولية وقواعد عدم الانتشار.

ويدعو لبنان أيضاً إلى القضاء على الأسلحة النووية بضمان عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ.

وينبغي ألا تؤدي بنا التحديات الهائلة التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل إلى إغفال الأخطار المرتبطة بالأسلحة التقليدية. ويشاطر لبنان البلدان الأخرى قلقها البالغ إزاء التحديات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك الصدد، نرحّب بالوثيقة الختامية للاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2021/1، المرفق)، الذي عقد في تموز/يوليه الماضي برئاسة كينيا.

ويكرر لبنان تأكيد التزامه باتفاقية الذخائر العنقودية وأهمية السعي إلى تحقيق عالميتها. كما مرّ لبنان بتجربة مؤلمة مع هذه الأسلحة نتيجة للكميات الهائلة من الذخائر العنقودية التي استخدمتها إسرائيل ضده في حرب عام ٢٠٠٦.

ويرحّب لبنان بالاعتماد التوافقي للوثيقة الختامية (انظر A/75/816) للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب القرار ٢٧/٧٣.

ويشدد لبنان أيضاً على ضرورة حماية الفضاء الخارجي من سباق التسلح والتلوث والتلويث. وهو يسعى جاهداً للحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه ملكية بشرية مشتركة متاحة حصراً للاستخدام السلمي، ويأمل حقاً في أن نتوصل إلى صك دولي ملزم يحظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وجعله ساحة حرب. وسيرحب لبنان أيضاً بإبرام معاهدة لمنع تلويث الفضاء الخارجي وتحويله إلى ساحة للخردة.

إننا بحاجة إلى استئناف الحديث حول الأسلحة النووية ومخاطرها. ولا يمكن أن يكون ذلك عملاً لبلد أو منطقة واحدة. إنها مهمة لنا جميعاً، فلنعمل معاً لجعلها حقيقة واقعة. ليست الجهود الانفرادية هي الحل. فتعددية الأطراف هي الحل.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غانا البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز وباسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/76/PV.2). ونود أن نبدي الملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية:

لقد وفرت الظروف الاستثنائية التي خلقتها جائحة مرض فيروس كورونا تذكيراً صارخاً بنقاط الضعف التي يعاني منها مجتمعنا العالمي. ومما يؤسف له أن البيئة الأمنية الدولية، في خضم الأزمة السائدة، لا تزال مثقلة بالنزاعات التي طال أمدها والتهديدات الوجودية التي تشكلها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ومما يثير القلق بنفس القدر محاولة بعض الدول إعادة إدخال مفاهيم جديدة لتبرير سباق تسلح غير أخلاقي، وإعادة تفسير التزاماتها بنزع السلاح وعدم الانتشار، وإنشاء ساحات قتال جديدة في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. والخطط الجارية والواسعة النطاق والمُكلفة التي وضعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية لاستبدال وتحديث وصيانة رؤوسها الحربية النووية ومنظومات إيصالها من صواريخ وطائرات ومرافق وقدرات إنتاج الأسلحة النووية هي مصدر قلق إضافي.

ويود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية:

أولاً، إن حقائق عصرنا الحالي تؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والدولي للتصدي لتحدي الأمن البشري والاستقرار الدولي. والواقع أن احتمالات سوء التقدير والاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من جانب الدول الحائزة لها بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق. ولحسن الحظ، فقد تم تحديد مسار قانوني حكيم نحو القضاء على الأسلحة النووية باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ويجب علينا جميعاً أن نلتزم بهذه المعاهدة التاريخية.

ثانياً، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا تزال غانا ملتزمة بالتنفيذ المتوازن للالتزامات عبر الركائز الثلاث للمعاهدة. وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هناك حاجة ملحة إلى أن تصدق الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على المعاهدة بدون مزيد من التأخير بغية دخولها حيز النفاذ، لأن الوضع الراهن قد لا يدوم بعد عقدين من اعتمادها.

ثالثا، يظل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم آلية مهمة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نشجع هذه الأنظمة في جميع المناطق. وتعتبر غانا أن تقرير الأمين العام المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، الذي يركز على نزع السلاح لإنقاذ البشرية ونزع السلاح الذي ينقذ الأرواح ونزع السلاح من أجل الأجيال القادمة، نهج مهم نحو إعادة وضع مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في صميم أنشطة الأمم المتحدة.

ولا تزال غانا تشعر بالقلق إزاء تصاعد المعاناة الإنسانية وعدد القتلى والآثار الجنسانية الناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية وحيازتها المفرطة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وتشدد معاهدة تجارة الأسلحة على أهمية العمليات المسؤولة لنقل الأسلحة للحد من المعاناة الإنسانية وعلى الحاجة إلى منع والقضاء على تحويل الأسلحة التقليدية إلى الأسواق غير المشروعة واستخدامها في آخر المطاف بصورة غير مأذون بها. ولذلك فإننا ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بغية تحقيق عالميتها.

كما ندعو البلدان المصنعة والمصدرة للأسلحة إلى احترام نظام شهادات الرقابة والإعفاء لواردات الأسلحة إلى غرب أفريقيا، الذي أنشأته اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة بغية الحد من عمليات التحويل والنقل غير المشروعة.

وترحب غانا كذلك بنتائج الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2021/1، المرفق).

والفضاء الخارجي، الذي هو التراث المشترك للبشرية، مهدد بالحطام المداري الخطير والتسليح والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرائدة الجديدة التي يمكن أن تسبب الحروب والنزاعات. ويتطلب ذلك الشاغل الدولي على وجه الاستعجال التركيز مجددا على كفالة السلامة في الفضاء الخارجي لمصلحتنا المشتركة.

وأخيرا، ترحب غانا بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، بوصفه الآلية الشاملة الأولى المنشأة داخل الأمم المتحدة بمشاركة جميع الدول الأعضاء لمواصلة تعزيز تطوير القواعد والمعايير والمبادئ المتعلقة بسلوك الدول المسؤول.

ويعتقد وفدي أنه يجب علينا، بوصفنا هيئة واحدة، أن نجدد التزامنا بحماية عالمنا.

السيدة وانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/76/PV.2). ونود أن نضيف النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

أولا، لا يزال الطريق إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي محفوفا بالتحديات. ولا تزال المنافسات القديمة قائمة، وهناك مخاطر جديدة آخذة في الظهور. وبعد مرور ستة وسبعين عاما، لا يزال الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بعيد المنال.

وسنغافورة ملتزمة التزاما قويا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويتيح المؤتمر العاشر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة فرصة لتكثيف جهودنا الجماعية بحثا عن حلول مشتركة وعملية. ولن يكون ذلك سهلا، ولكننا نأمل أن تتعهد جميع البلدان بالالتزام السياسي بتحقيق مكاسب ملموسة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نحث جميع الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما بقية البلدان المدرجة في المرفق ٢، على اتخاذ إجراءات ملموسة بغية دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ونتطلع أيضا إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والنجاح في عقد اجتماع لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تؤيد سنغافورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كتدبير عملي من تدابير بناء الثقة. ونؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونتطلع إلى مواصلة الحوار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن انضمامها إلى بروتوكولها، بدون تحفظات.

ونرحب أيضا بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الحقيقي والدائم في شرق أوسط خال من الأسلحة النووية. وعلى الصعيد الوطني، تأخذ سنغافورة التزاماتها الدولية بعدم الانتشار ونزع السلاح على محمل الجد. وبوصفنا مركزا رئيسيا للتجارة، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك منع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل.

ثانيا، يجب على الدول الأعضاء أن تواصل المناقشات بشأن وضع معايير دولية مشتركة لنقل الأسلحة التقليدية من أجل إنهاء الاتجار غير المشروع وتنظيم المخزونات. وتكرر سنغافورة تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الشفافية في مجال التسلح، مثل الإبلاغ المنتظم عن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والسياسات المتعلقة بتحديد الأسلحة، من خلال سجل الأسلحة التقليدية وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وفي هذا الصدد، تشرفت سنغافورة بأنها كانت عضوا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية الذي اختتم أعماله مؤخرا، وأنها أسهمت في المناقشات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة المخزونات.

ثالثا، خلقت التكنولوجيا الجديدة مجالات جديدة للنزاع. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للهجمات السيبرانية المتزايدة التعقيد آثار سلبية كبيرة على مجتمعاتنا واقتصاداتنا. وفي هذا الصدد، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في وضع معايير الفضاء الإلكتروني

الدولية، وكذلك في دعم تنفيذ المعايير الطوعية الـ ١١ بشأن تعزيز سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

وترحب سنغافورة بالتقريرين اللذين صدرا بتوافق الآراء عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) الذي أنهى أعماله مؤخرا، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135)، اللذين يسهمان في فهمنا المشترك بشأن العديد من المسائل ويحددان المجالات التي تحتاج إلى مزيد من المناقشات.

وتتشرف سنغافورة بانتخابها رئيسا للفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ حديثا للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. ونحن ملتزمون بمواصلة المناقشات المفتوحة والشاملة والشفافة بشأن الأمن السيبراني في الأمم المتحدة ونتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، نؤكد من جديد التزامنا باستخدامه للأغراض السلمية ونتطلع إلى استكشاف مبادرات عملية لكفالة أمن واستدامة تلك المشاعات العالمية.

ولكم دعمنا الكامل، سيدي الرئيس، وتتطلع سنغافورة إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق نتيجة ناجحة في اللجنة الأولى.

السيد ياقوت (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

لا تزال التحديات التي تواجه النظام الدولي القائم على القواعد والهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار مستمرة بلا هوادة. وقد تقوّضت صكوك مهمة متعلقة بتحديد الأسلحة أو أصبحت غير صالحة في السنوات القليلة الماضية. ونحن بحاجة إلى تغيير ذلك المسار عن طريق التمسك بالمعايير الدولية والتنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات واستعادة الحوار وتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة. وستواصل تركيا دعم تعددية الأطراف الفعالة.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بعد خمسة عقود من دخولها حيز النفاذ، حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتدعو تركيا إلى تعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عبر ركائزها الثلاث وإضفاء الطابع العالمي عليها.

ونتطلع إلى عقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المؤجل في أقرب وقت ممكن بغية تحقيق نتائج ملموسة. وتركيا ملتزمة بهدف نزع السلاح النووي بصورة منهجية وتدريجية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وبوصفنا عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، فإننا نتعهد بدعمنا وإسهامنا في تحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر استعراض المعاهدة.

ونرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة حتى عام ٢٠٢٦، فضلا عن عملية الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي التي بدأت بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

ونؤكد من جديد أيضا دعمنا القوي لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. ونحيط علما بعملية المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقد للمرة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وسيعقد للمرة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضرورية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونأمل أن تدخل المعاهدة، مع احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لها، حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونشجع بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة من دون إبطاء.

ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل إنجازا رئيسيا لجهود تعددية الأطراف وعدم الانتشار. وندعو إلى الحفاظ على الصك ونشجع الأطراف على استئناف الجهود الدبلوماسية في فيينا.

وتعرب تركيا عن قلقها العميق إزاء برنامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونؤيد تأييدا تاما نزع الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ونتوقع العودة إلى الحوار والمفاوضات بين الطرفين.

وندين بشدة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية، الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية. نرحب بتقريري فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/1867/2020 و S/1943/2021) اللذين حددا مسؤولية النظام السوري عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية على قريتي اللطامنة في آذار/مارس ٢٠١٧ وسراقب في شباط/فبراير ٢٠١٨.

ويكتسي عمل الفريق أهمية حاسمة في الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. وينبغي للنظام السوري أن يتعاون تعاونا كاملا مع الفريق والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق ببرنامجه للأسلحة الكيميائية ومخزوناته وأن يفي بالتزاماته القانونية. ورحبت تركيا بالقرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في نيسان/أبريل الماضي وأيدت ذلك القرار الذي يهدف إلى إعادة النظام السوري إلى الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتؤكد تركيا من جديد دعمها القوي للصكوك الرئيسية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وتدعو إلى تعزيز تنفيذها.

إن تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي للتعقب. كما تعتبر معاهدة تجارة الأسلحة أيضا صكا هاما في ذلك المجال.

ونرحب بالاختتام الناجح للاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة ونتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم الملموس في العام المقبل خلال الاجتماع الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين.

كما يعدُّ الاتفاق بتوافق الآراء على تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية (انظر A/76/324) معلما جديرا بالترحيب أيضا. وتركيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ اتفاقية أوتاوا والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

لا يمكن تحقيق السلام والأمن في الفضاء الخارجي إلا بمنع حدوث سباق تسلح فيه. ويتعين علينا تعزيز التعاون الدولي ووضع معايير لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الخارجي. كما يساور تركيا القلق العميق من التهديد المتزايد الذي يشكله الاستخدام الخبيث لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على السلم والأمن الدوليين.

ونرحب باعتماد تقريري الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135) اللذين يسهمان في العمل الحالي في ذلك المجال.

ختاما، إن الأداء الفعال لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أساسي لفهم الأمن استنادا إلى التعاون. وتعتبر اللجنة الأولى ركيزة هامة في ذلك الصدد. وتركيا مستعدة للإسهام في تحقيق التقدم الذي تمس الحاجة إليه في طائفة من المسائل المدرجة في جدول أعمالنا وتدعو إلى التحلي بروح الزمالة والتعاون والتوافق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أغتنم هذه الفرصة لأشكر وأثني على سعادة السيد أغوستين سانتوس مارافر، الممثل الدائم لإسبانيا والرئيس السابق للجنة الأولى في دورتها الخامسة والسبعين على حسن رئاسته لأعمال اللجنة في العام الماضي.

السيد سانتوس مارافر (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة، ونتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم للجنة الأولى التي نثق بأنها ستسفر عن نتائج ممتازة.

تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.2).

هناك الكثير من التحديات التي تواجه الأمن الدولي اليوم. ويعتبر الطريق المؤدي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار أحد السبل الرئيسية لمعالجتها، وتبين لنا مبادرة الأمين العام المعنونة "مبادرة الأمين العام المعنونة" تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"الطريق إلى الأمام."

ويتيح تمديد معاهدة ستارت الجديدة واستئناف محادثات الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا فرصة لاعتماد إطار جديد لتحديد الأسلحة النووية يشمل جميع منظومات إيصال الأسلحة وفئاتها. ونأمل أن يتحقق ذلك وأن يوافق أصحاب المصلحة الآخرون على المشاركة فيه.

فعلى مدى خمسة عقود يسرت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إحراز تقدم هام في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ويجب أن نجدد تأكيد دورها المركزي وأن نكفل نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما استثمرت إسبانيا في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي لقدرتها على التقريب بين الآراء المتباينة.

تكرر إسبانيا تأكيد التزامها الراسخ بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، فضلا عن استئناف المفاوضات بشأن اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبالمثل تؤيد إسبانيا عقد دورة جديدة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتأمل في إشراك جميع الأطراف في أعماله.

لا تزال إسبانيا تنظر إلى خطة العمل الشاملة المشتركة التي أيدها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) باعتبارها إسهاما حيويا في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والاستقرار الإقليمي. وندعو السلطات الإيرانية إلى الوفاء بالتزاماتها واستئناف محادثات فيينا في أقرب وقت ممكن على أمل التوصل إلى اتفاق قريبا. وفي ذلك الصدد نؤيد تأييدا تاما الجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بوريل وعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما نتابع بقلق بالغ التطورات في كوريا الشمالية. ونحث سلطات البلد على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والامتناع عن إجراء تجارب نووية جديدة، فضلا عن الالتزام بالحوار.

تكرر إسبانيا بأشد العبارات إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية بأي شكل من الأشكال. ونشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلعت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ردها على استخدام تلك الفئة من الأسلحة في النزاع السوري. ونحث السلطات السورية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد وفر لنا أثر الجائحة حججا للدعوة إلى تعزيز إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وإذ نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية يجب علينا ممارسة الضغط لاعتماد تدابير ملموسة وعملية من قبيل بروتوكول فعال للتحقق.

لقد وضعنا إطارا للتصدي للتحديات الناشئة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصكوك منها معاهدة الاتجار بالأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويجب أن نواصل دعم بناء قدرات الدول التي لديها موارد أقل حتى تتمكن من التصدي لتلك الآفة على نحو أفضل. ولا يزال الدمار الذي أحدثته الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية يعوق تنمية الكثير من المجتمعات المحلية. ولا تزال إسبانيا ملتزمة بدعم جهود إزالة الألغام.

سينظر المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في مقترحات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ويجب أن نتوصل إلى اتفاق لوضع إطار تنظيمي لنشرها واستخدامها والوفاء بالمتطلبات المتعلقة بالسيطرة البشرية وغيرها من مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وعلينا التصدي على وجه السرعة لانتشار الأنشطة الخبيثة وغير القانونية في الفضاء الإلكتروني. وسيكون وضع خطة عمل لتعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني خطوة هامة.

وعلى الرغم من الشلل الذي تعانيه محافل نزع السلاح يجب ألا نتخلى عنها بل علينا أن نعيد تفعيلها. ونحث مؤتمر نزع السلاح على التغلب على خلافاته واعتماد برنامج عمل حتى نتمكن من استعادة الثقة اللازمة من خلال الحوار لنمضي قدما.

السيد باري رودريغيز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء مكتبكم على انتخابكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي. ونحن على يقين من أننا سنعقد تحت قيادتكم دورة موضوعية بشأن المسائل الرئيسية في مجالي نزع السلاح والأمن الدوليين.

تؤيد بوليفيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/76/PV.2). وأود أن أدلي بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

تعارض بوليفيا – بوصفها بلدا يقع في منطقة صُنّفت منطقة سلام وذات تقليد عريق في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار – تحديث الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة. لذلك نشدد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما تزال إحدى ركائز نظام الأمن الجماعي وعنصرا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين. ونكرر تأكيد التزام جميع الدول الأطراف فيها بالامتثال له وفقا لأحكام المادة السادسة من المعاهدة.

ونأمل أن يعقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة دون مزيد من التأخير في عام ٢٠٢٢ نظرا لدوره الرئيسي في الحفاظ على التوازن بين التزامات وحقوق الدول الأطراف فيه. ونرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا لأنها ستسهم في المراقبة الفعالة للأسلحة النووية. وندعو في ذلك السياق جميع الأطراف إلى التمسك بخطة العمل الشاملة المشتركة.

وفيما يتعلق باستخدام أسلحة الدمار الشامل، ترفض بوليفيا رفضا قاطعا استخدام الأسلحة الكيميائية بوصفها عملا إجراميا لا مبرر له ولأن استخدامها يُعدُّ جريمة خطيرة تنتهك القانون الدولي والحياة نفسها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالعمل الشامل الذي تؤديه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك المجال. ولكننا نأمل أن تتمكن من مواصلة الاضطلاع بعملها بعيدا عن المصالح السياسية.

تقرّ بوليفيا بالمصلحة المشتركة للبشرية في الفضاء الخارجي وبالحق السيادي لجميع الدول في المشاركة في استكشاف الفضاء الخارجي للاستخدامات السلمية حصراً. ونحن مقتنعون بفوائد هذا الاستكشاف للتنمية البشرية. بيد أننا نؤكد من جديد موقفنا بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي وعسكرة تلك البيئة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن التغيرات التكنولوجية تتطلب تقييماً على نطاق المنظومة للآثار المحتملة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح بغية ضمان الاستقرار والأمن الدوليين ومنع حدوث أثر سلبي على سلامة الهياكل الأساسية للدولة.

وينبغي أن يسعى عملنا إلى إنشاء نظام يمكن أن يساعد على توليد القدرات في البلدان النامية، في ضوء التحديات المتزايدة مثل إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الخطرة، بدءا من تسلّط الأقران إلى الجرائم والإرهاب. لذا نرحّب باستنتاجات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/75/816) وباتخاذ القرارين ٢٧/٧٣ و ٢٤٠/٧٥. ونأمل أن يستمر هذا العمل بعد إنشاء فريق عامل جديد وأن يُختتم إيجابيا.

إننا نواجه توتراً عالمياً كبيراً في وقت يتزايد فيه الترقب وعدم الاستقرار. ونحن مقتنعون بأهمية تعددية الأطراف في التصدي للتهديدات التي قد تنشأ في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد أظهرت الجائحة أيضاً أنه لا يمكن التصدي للتحديات الدولية إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف. لذلك، وفي ضوء التحديات التي يمثلها تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، والأمن

السيبراني والتنمية المستدامة، تكرر بوليفيا التأكيد على ضرورة زيادة التعاون والتضامن، وتجديد تعددية الأطراف لضمان وفائنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة مولويلي (ليسوتو) (*تكلمت بالإنكليزية*): يهنئكم وفدي، يا سيادة الرئيس، ويهنى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم ويؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

نؤيد البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة الدول الأفريقية وباسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.2).

إننا إذ نجتمع مرة أخرى في دورة جديدة، يتيح لنا هذا المنبر فرصة للتأمل في التقدم المحرز خلال العام الماضي. وفي حين نرحّب بالتقدم المحرز في بعض المجالات، ندرك العمل الشاق الذي ما زال يتعين القيام به في مجال تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح بشكل عام.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الجمود في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ومما لا شك فيه أن فشل مؤتمر نزع السلاح لأكثر من عقدين من الزمن في إحراز تقدم جوهري قد عرّض مصداقية تلك الهيئة البالغة الأهمية لخطر كبير وأثّر سلباً على نظام الحوكمة المتعدد الأطراف.

وقد شهدت ساحة نزع السلاح والأمن الدولي بعض التقدم مؤخراً بالتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ فيما بعد. غير أنه لا يزال يتعين فعل الكثير في مجال نزع السلاح النووي، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن المخزون الحالي الهائل من الأسلحة النووية، فضلاً عن تحديث هذه الأسلحة، يلقي بظلال من الشك على آفاقنا لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية في المستقبل القريب. والحُجّة القائلة بأنّ الأسلحة النووية لا غنى عنها لأمن بعض الدول دون غيرها إنما تفتقر إلى المصداقية. ونرى أن الأسلحة النووية تولد إحساساً زائفاً بالأمن. وحيازتها تغذي انعدام الثقة وتزيد من حدة التوترات بين الدول.

نودّ أن نشدّد على أن الامتثال الكامل لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية لجدول أعمالنا لنزع السلاح النووي. لذلك ندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها في السنوات الماضية بأمانة ودون شروط مسبقة. وبينما نستعدّ للمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، يجب علينا أن نفعل ذلك بوحدة في الهدف. وينبغي أن تسترشد مداولاتنا في المؤتمر بروح الصراحة والتفاهم المتبادل، دون الحدّة التي كثيراً ما تميز مداولاتنا الحكومية الدولية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ على الرغم من مرور نحو ٢٥ عاماً على اعتمادها. ونكرر دعوتنا إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، ولا سيما تصديق بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ عليها. وبينما نرحّب بتصريحات بعض الدول ومفادها أنها ملتزمة بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نود أن نؤكد أن هذه الإعلانات لن يكون لها معنى ما لم تكن مصحوبة بأفعال ملموسة نحو التصديق.

لقد أظهرنا تصميماً جماعياً باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وشهدنا دخولها حيز النفاذ في العام التالي. غير أن الأسلحة التقليدية ما زالت تجلب لنا حزناً لا يوصف في العالم النامي. والتنفيذ العادل والمتوازن والقوي لمعاهدة تجارة الأسلحة أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق أهداف المعاهدة في تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية والمساهمة في مكافحة عمليات النقل غير المشروعة.

ما فتئت ليسوتو تعتقد أن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل المجموعة المحورية المتفق عليها عالمياً من التعهدات لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم ليسوتو لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي بأسره إلى التكاتف في سد الفجوة بين الأقوال والأفعال والتعجيل بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقاً أدلى به ممثل كندا.

عُرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): شكرا السيد الرئيس، أهنئكم على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى، وأؤكد لكم التزام وفد بلدي بالتعاون معكم لإنجاح أعمالها.

وينضم وفد بلدي إلى بيان دول حركة عدم الانحياز الذي أدلى به نيابة عنها ممثل إندونيسيا (انظر A/C.1/76/PV.2).

السيد الرئيس، للسنة الثانية على التوالي نجتمع في ظل أزمة صحية عالمية، مثلتها جائحة كوفيد-١٩، والتي كشفت مدى هشاشة المجتمع الدولي في التصدي لهذه الجائحة. ففي الوقت الذي تتحدث فيه بعض الدول عن عدم وجود موارد كافية لمكافحة المرض، والجوع، والفقر، فإنها زادت إنفاقها بشكل كبير على التسلح. لقد أثبتت الجائحة أن امتلاك بعض الدول لأحدث أنواع الأسلحة، وحتى الأسلحة النووية، فإنها لم تكن قادرة على إنقاذ البشرية من الآثار الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للجائحة.

السيد الرئيس، إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة أساسية للسلم والأمن الدوليين، وسورية كدولة طرف فيها، لا تزال مقتنعة بأن تطبيق هذه المعاهدة وتحقيق عالميتها في منطقة الشرق الأوسط يشكل أداة هامة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها.

إن المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار المزمع عقده بداية العام المقبل يوفر فرصة جديدة للتوصل إلى توافق فعال للمضي قدما في تنفيذ التعهدات والالتزامات التي حددتها المعاهدة، والوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض السابقة، والقرارات الناتجة عنها.

وفي هذا الإطار، تشدد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط، المعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ كجزء من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة. إن تعنت إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي، وعدم استجابتها لكل الدعوات التي وجهت لها من غالبية الدول الأعضاء، ما كان ليتم لولا الحماية التي توفرها لها الولايات المتحدة وحلفاؤها، بل ومساهمتها في تطوير وتعزيز ترسانة إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل.

إن انفراد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بحيازة أسلحة الدمار الشامل، ورفضها الانضمام إلى كافة المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة يجعلها المصدر الرئيسي لتهديد السلم والأمن في المنطقة، واستمرارها في المماطلة في تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ يقوض فعالية منظومة عدم الانتشار النووي.

السيد الرئيس، تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظروف، ومن قبل أي كان، وفي أي مكان أو زمان، هو أمر مُدان ومرفوض كليا، ولذلك انضمت سورية طوعا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأوفت خلال فترة قياسية بكل الالتزامات الناتجة عن هذا الانضمام.

وللأسف عمدت بعض الدول إلى تسييس هذا الملف عبر الاستمرار في توجيه اتهامات لسورية لا أساس لها من الصحة مصدرها المجموعات الإرهابية، والتشكيك بتعاون سورية مع المنظمة، إلى جانب استغلالها لتقارير تفتقر إلى المصداقية والمهنية والتلاعب بنصوص الاتفاقية لإنشاء آليات غير شرعية وتمريرها لقرار فرضته ضد سورية في الدورة ٢٥ لمؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما يشكل سابقة خطيرة في عملها.

السيد الرئيس، لقد وجهت الجمهورية العربية السورية مئات الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولجنة القرار ١٥٤٠، واللجان المعنية بمكافحة الإرهاب، تضمنت معلومات هامة حول حيازة التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية سامة واستخدامها ضد المدنيين والعسكريين، وقيام أجهزة استخبارات حكومات معروفة بتزويد تنظيمات إرهابية كداعش وجبهة

النصرة وذراعها الخوذ البيضاء بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها فعلاً أو فبركة استخدام مزعوم لها، واستغلالها لكيل الاتهامات للحكومة السورية وتبرير أعمال العدوان التي تقوم به تلك الحكومات على سورية. لكن مع الأسف الشديد لم يتم التعامل معها بالجدية المطلوبة.

السيد الرئيس، يجدد بلدي دعمه لنهج روسيا والصين في الحفاظ على القانون الدولي وضمان الأمن والاستقرار في العالم، وتعبر عن تضامنها مع جمهورية إيران الإسلامية في وجه الإجراءات الأمريكية غير القانونية وغير المسؤولة تجاهها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأمارس حقي في الرد على الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بشأن بلدي التي أدلى بها ممثلو بعض البلدان الأوروبية وممثل المملكة العربية السعودية. ونرفضها رفضا قاطعا.

فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، كما ذكرنا سابقا، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن إيران التزمت حتى الآن بشروط خطة العمل الشاملة المشتركة، في حين لم تقم الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بالوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وتلتزم إيران بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، شريطة أن يفي المشاركون الآخرون تماما بالتزاماتهم بالكامل وأن يرفعوا جميع العقوبات الجائرة بطريقة سريعة ويمكن التحقق منها.

ويجري السعي إلى امتلاك إيران لقدراتها الصاروخية الدفاعية بما يتماشى مع حقوقنا الأصيلة والتزاماتنا الدولية. وبالإضافة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، تحتاج هذه الدول الأوروبية الثلاث إلى الضغط على الولايات المتحدة للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في الحقيقة، خلال المفاوضات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، بذلت المملكة العربية السعودية، إلى جانب النظام الإسرائيلي، قصارى جهدها لإخراج العملية عن مسارها. وموقفهما من الخطة ليس مفاجئا. وبعد إبرام الخطة وإقرارها بالإجماع من جانب مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لم يفوت هذان البلدان أي فرص، بما في ذلك عن طريق نشر معلومات مضللة، للتقويض الشديد لتنفيذ الكامل والفعَّال للخطة وللقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ويعملان باستمرار وبشكل منتظم على اتباع هذه السياسات والممارسات، في انتهاك صارخ لالتزاماتهما القانونية الصريحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

يطرح ممثل المملكة العربية السعودية تساؤلات بشأن برنامج إيران النووي السلمي، بينما يواصل بلده تنفيذ صيغة قديمة من بروتوكولات الكميات الصغيرة، مما يحول دون قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرصد الكامل للأنشطة النووية السعودية والتحقق منها.

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي، فإن توجيه اتهامات لا أساس لها ضد برنامج القذائف التسيارية الدفاعية لإيران يعتبر أيضا محاولة للتغطية على الاتجاه المتزايد في الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية ورغبتها الجامحة في استيراد الأسلحة الفتاكة. والواقع أن المصدر الحقيقي لانعدام الأمن الإقليمي يتمثل في الحشد الهائل للقوات الأجنبية والمنشآت العسكرية التي تستضيف بعض بلدان المنطقة العديد منها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

نأمل أن تستجيب المملكة العربية السعودية لدعوة إيران إلى إقامة حوار داخل المنطقة لمعالجة المشاكل الإقليمية.

السيد إبرهارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أني مضطر إلى تناول الكلمة اليوم لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية، وهو بيان انضمت إليه روسيا. وكنت آمل أن أتجاوز دورة هذا العام بدون أن أمارس هذا الحق.

لقد استمعت إلى سلسلة التهم الزائفة التي وجهها ممثلا الصين وروسيا إلى الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا الأسبوع، بدون الرد عليهما. وكنت على ثقة من أن أعضاء اللجنة الأولى المطلعين جيدا سيأخذون هذه الاتهامات على أساس القدر الذي تستحقه. ومع

ذلك، اتهما الولايات المتحدة في أحدث عرض لهما اليوم بأنها مبهمة وطالبا بأن تكون أكثر شفافية. أما وأن نرى هذا يصدر عنهما، فقد طفح الكيل.

بالأمس فقط، عقدت الولايات المتحدة حدثا جانبيا تضمن الأرقام الحالية لمخزوننا من الأسلحة النووية، وذلك استمرارا لتقليد بدأ في عام ٢٠١٤. كم عدد الأسلحة التي تمتلكها الصين وروسيا؟ هذا سؤال جيد. وتزعم الصين أنها لا تسعى إلا إلى الحد الأدنى من الردع. ومع ذلك، ترفض تحديد ما يعنيه ذلك. ومن الواضح أنه لا يعني أي شيء يقترب من عدد الأسلحة التي تمتلكها اليوم، لأنها منخرطة في تراكم ملحوظ وسريع ومزعزع للاستقرار لترسانتها النووية. وقد يفسر ذلك السبب في كون الصين الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي ترفض تنفيذ وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

بينما تمتثل روسيا حاليا لمعاهدة ستارت الجديدة، إلا أنها تعمل أيضا على تطوير نظم استراتيجية قد تقع خارج نطاق أحكام تلك المعاهدة. وفي الوقت نفسه، تخطط الولايات المتحدة للاستعاضة عن كل أداة عمرها عقود من ثالوثنا النووي ببديل مماثل – كل ذلك في حدود معاهدة ستارت الجديدة – وهو أمر معروف للملأ. هذه هي الطريقة التي تعمل بها الديمقراطيات، على النقيض من الأنظمة الاستبدادية.

أما بالنسبة لاتهامات اليوم، فقد استخدمت الصين وروسيا بيانيهما لإعادة تدوير نقاط الحوار الروسية حول المختبرات البيولوجية في البلدان الأجنبية، والتي تم بناؤها بدعم مالي من الولايات المتحدة. وتعمل على إنشاء هذه المرافق – أو في كثير من الأحيان، يتم تجديدها وتحسينها – بالتعاون الوثيق مع الشركاء الأجانب الذين يمتلكونها ويشغلونها.

لا يزال العالم يكابد مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الذي نشأ في الصين في أواخر عام ٢٠١٩ والعديد من هذه المختبرات ضرورية للتصدي لكوفيد ١٩-). وإن إضفاء مصداقية على هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والتي دوافعها سياسية، لا يعتبر إهانة للبلدان التي تعمل على تحسين قدراتها المختبرية فحسب، بل يهدد أيضا الاستجابة العالمية لذلك التفشي المنهك لجائحة كوفيد-١٩.

تسعى الصين وروسيا أيضا إلى إدامة الأسطورة القائلة بأنه كان من الممكن استئناف المفاوضات بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية بسرعة ولكانت أتت أُكلها لولا الولايات المتحدة. وفي الحقيقة، كان الخلاف يستبد بتلك المفاوضات. وليست الولايات المتحدة هي التي تعوق التقدم في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد أوضحنا أننا على استعداد لاستكشاف المجموعة الكاملة من النهج لتعزيز الاتفاقية، بما في ذلك التدابير الملزمة قانونا.

نعتقد أيضا أن هناك خطوات يمكننا اتخاذها الآن، بدون انتظار. وبالنظر إلى بعض الخلافات القائمة بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن نهج "كل شيء أو لا شيء" وسيلة جيدة للحصول على أي شيء، والآن لا بد من التشكيك في مصداقية من يصرون على ذلك. ونحث جميع الدول الأطراف على التصميم على القيام بعمل ما في المؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكما قال جنكينز، وكيل الوزارة لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي أمس (انظر A/C.1/76/PV.4)، فإنه ينبغي أن يشمل ذلك العمل الشروع في عملية مكثفة لاستكشاف الخيارات المتاحة لتعزيز التنفيذ والامتثال في ضوء تهديدات اليوم وعلوم اليوم.

ثمة حاجة حقيقية إلى تحاشي الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تجدد سباق التسلح النووي. وثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية. لقد كانت الولايات المتحدة، وستظل كذلك، رائدة فيما يتعلق بكليهما. ونحض روسيا والصين على التخلي عن رواياتهما الزائفة، والقيام بعمل ذي مغزى لاتباع خطانا.

السيد إن تشول كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفدي مضطر إلى تناول الكلمة ممارسة لحقه في الرد على الاتهامات الباطلة التي صدرت في وقت سابق اليوم عن بعض البلدان الأوروبية. وسأتوخى الإيجاز قدر الإمكان، كوننا أوضحنا موقفنا في الدورات السابقة.

إن البلدان الأوروبية تتجاهل الأولويات، لأنها مهووسة جدا بفكرة اتباع السياسة العدائية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل أعمى. العنصر الرئيسي الذي يكفل إحلال السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وفي بقية المنطقة يتمثل في التعليق الثابت والأبدي لسنوات من السياسة العدائية والمعايير المزدوجة التي تمارس ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويجب على البلدان الأوروبية أن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة والكيل بمكيالين في توجيه أصابع الاتهام إلى ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها المتأصل في الدفاع عن النفس، بينما تغض الطرف عمدا عن التهديد العسكري وغيره من الأعمال العدائية التي ترتكبها الولايات المتحدة.

إذا كانت تلك البلدان مهتمة حقا بضمان إحلال السلم والأمن في المنطقة، فلماذا تلتزم الصمت حيال إنشاء ميثاق الأمن الثلاثي بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لنقل التكنولوجيا النووية إلى أستراليا؟ وهذه خطوة خطيرة جدا، لأنها تؤدي إلى سباق التسلح في المنطقة وتعطل السلام والأمن. ونحث المجتمع الدولي على القيام بعمل عاجل للتصدي لذلك التحدي. وأود أن أنصح تلك البلدان الأوروبية بأن تتوخى العقلانية وأن تعود إلى رشدها.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نريد الرد على الاتهامات التعسفية التي لا أساس لها من الصحة التي تفوه بها أمس ممثل بولندا في اللجنة الأولى ضد روسيا في سياق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (انظر A/C.1/76/PV.4).

نشير هنا إلى أنه على الرغم من الجهود التي نبذلها لدعم صلاحية المعاهدة، فقد خرقتها إدارة الولايات المتحدة السابقة عمدا لأسباب ملفقة. في الوقت نفسه، وفي تعارض مع مصالحها الأمنية، حظيت هذه الخطوة المزعزعو للاستقرار بدعم الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة، بما في ذلك بولندا. ونتيجة لذلك، تم إرساء الأساس لأزمة صواريخ جديدة وسباق تسلح في أوروبا ومناطق أخرى من العالم.

وعلاوة على ذلك، وبمشاركة مباشرة من الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك بولندا، رفض حلف شمال الأطلسي مبادرة روسيا لضمان القدرة على التنبؤ وضبط النفس فيما يتعلق بانتهاء صلاحية معاهدة القوات النووية متوسطة المدى. وندعو بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي إلى التحلي بنهج عملي وأن تتبع نهجا بناء فيما يتعلق باقتراحنا الموضوعي بشأن وقف اختياري ايمكن التحقق منه للقذائف البرية القصيرة والمتوسطة المدى.

وأود أيضا أن أرد على الاتهامات الاستفزازية التي لا أساس لها من الصحة التي وجهتها وفود النرويج وإيطاليا وكندا، والتي لم تكن مدعومة على الإطلاق بتقييمات لما تُسمى بقضية نافالني. وبما أنني لا أود أن أكرر وأضيع وقتنا الثمين أود أن أطلب من زملائي النرويجيين والإيطاليين والكنديين الرجوع إلى البيان الذي أدليت به ممارسة لحق الرد بالأمس (انظر A/C.1/76/PV.4)، والذي بينت فيه بالتفصيل وجهات نظرنا بشأن الحالة السخيفة المتعلقة بالتحقيق في تلك القضية.

ومرة أخرى نؤكد أن الاتحاد الروسي يركز على تسليط الضوء على حقيقة ذلك الحادث. ونؤكد في هذا الصدد من جديد استعدادنا للتعاون مع وكالات إنفاذ القانون والخبراء المعنيين.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأمارس حقنا في الرد على البيان الذي أدلى به وفد أذربيجان.

إننا نرفض الشعارات التي عفا عليها الزمن الصادرة عن أذربيجان في محاولة يائسة لإخفاء مسؤوليتها عن إطلاق أكبر تصعيد في المنطقة، بمشاركة الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الشرق الأوسط، فضلا عن جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

لقد أشار ممثل أذربيجان مرة أخرى في بيانه إلى ما يسمى بالهجوم المضاد. ربما أنه تعلم درسا من رئيس الدعاية النازية الشهير جوزيف غوبلز، الذي قال ذات مرة إن الكذبة التي تُروى مرة واحدة

تظل كذبة ولكن الكذبة التي تُروى ألف مرة تصبح الحقيقة. وأود أن أُثني ممثل أذربيجان عن إهانة ذكاء وحكمة هذه الهيئة.

الحقيقة هي أنه كان عملا عدوانيا مخططا له مسبقا وبإعداد جيد، بينما كان المجتمع الدولي يحشد جهوده لمكافحة الجائحة. لقد أغلقت أذربيجان ممرات العبور الجوية خلال الشهرين السابقين لذلك، على الرغم من عدم وجود أي تهديد لحركة الطيران المدني لديها. وكانت أذربيجان تقوم برحلات جوية استفزازية على طول حدود الدولة الأرمينية وخط التماس مع ناغورني كاراباخ منذ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وقبل أسبوع من العدوان بدأت أذربيجان في استدعاء جنود الاحتياط ومصادرة الشاحنات المدنية لتلبية الاحتياجات العسكرية. علاوة على ذلك، رفضت وزارة الدفاع الأذربيجانية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ طلب المراقبين الدوليين إجراء مراقبة لوقف إطلاق النار في منطقة النزاع.

ومنذ الصباح الباكر في يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، يوم العدوان، حجبت السلطات الأذربيجانية شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام. واقترنت الاستعدادات لهذا العدوان بمناورات عسكرية واسعة النطاق أجرتها أذربيجان في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ١٠ آب/أغسطس في باكو وناخشيفان ومدن أخرى، شارك فيها آلاف الأفراد العسكريين ومئات المركبات القتالية المدرعة، والمدفعية والطيران العسكري، بما في ذلك المركبات الجوية بدون طيار.

وبالنظر إلى الحجم الهائل من الأدلة، أفهم أن ممثل أذربيجان ليس لديه ما يفعله سوى أن يعيد، مرارا وتكرارا، طرحه الذي عفا عليه الزمن بشأن ما يُسمى بالهجوم المضاد والحق الأصيل في الدفاع عن النفس، وهو ما لا علاقة له بالحقيقة.

وفيما يتعلق بالامتثال لمعاهدة الاتجار بالأسلحة، أود التشديد على أن أرمينيا ملتزمة بالحفاظ على نظم تحديد الأسلحة التقليدية الملزمة قانونا في أوروبا وأنها تمتثل بالكامل لالتزاماتها بشأن الحد من قواتها وعمليات التفتيش بالموقع وتبادل المعلومات. وتلك ليست مجرد أقوال – فقد ثبت التزامنا من خلال عمليات التفتيش العديدة التي استقبلتها أرمينيا، والتي تؤكد تقاريرها امتثال أرمينيا الكامل لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا.

وعلى النقيض من ذلك، فإن انتهاكات أذربيجان الجسيمة لنظام تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن، التي بدأت قبل عقود، لا تزال تشكل تهديدا أمنيا خطيرا للمنطقة. في عام ٢٠٢٠، وفقا للمعلومات الرسمية التي قدمتها أذربيجان، فإنها واصلت تجاوز سقوفها في أربع من أصل خمس فئات من الأسلحة التقليدية الرئيسية التي حددتها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وما زال نصف قواتها المسلحة الموجودة على طول حدود دولتي أرمينيا وأذربيجان وعلى خط التماس مع أرتساخ مستبعدة تماما من عمليات التفتيش والتحقق منذ عقود، مما يقوض مصداقية البيانات التي تقدمها أذربيجان في إطار التبادل السنوي للمعلومات العسكرية ومما يمكّن أذربيجان من تركيز أعداد كبيرة من القوات والمعدات العسكرية التي لا يمكن التحقق منها في منطقة حدودنا.

وقد أحطنا علما بالنقطة التي أثيرت فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام في سياقات النزاع. لقد حُرمت ناغورني – كاراباخ طوال ثلاثة عقود تقريبا من المساعدة الإنسانية لمعالجة التلوث الشديد بالألغام نتيجة للأنشطة العسكرية الأذربيجانية. ولا تزال أذربيجان تعرقل أنشطة إزالة الألغام حتى الآن.

السيد محرم (المملكة العربية السعودية): أود أن أمارس حق الرد على ما ذكره ممثل إيران (انظر A/C.1/76/PV.4).

أود أن أبدأ مداخلتي بما ذكره بأن المملكة العربية السعودية تطبق بروتوكول الكميات الصغيرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا تأكيد على أن المملكة العربية السعودية ملتزمة بتنفيذ تعهداتها مع المنظمات الدولية على المستوى الدولي.

وفي المقابل، فإن إيران ومنذ اللحظة الأولى لتنفيذ الاتفاق النووي المعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة وهي في مخالفات لهذا الاتفاق، ابتدأت من تجاوز إنتاج الماء الثقيل عن الكمية المسموح بها

في الاتفاق. الأمر الثاني أيضا، إيران خرقت الاتفاق فيما يخص إنتاج أجهزة الطرد المركزي واستخدامها. أيضا، رفضت دخول المفتشين إلى منشآتها العسكرية للتفتيش.

وأيضا مؤخرا، أعلنت إيران تخفيض التزاماتها باتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة. وأيضا إيران، حسب تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خالفت التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الموقع بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في عدم الإبلاغ عن المواد وعدم السماح للمفتشين بالدخول في بعض المواقع التي طلبت الوكالة تفتيشها.

أيضا، من المخالفات التي قامت بها إيران للاتفاق النووي هي بالنسبة إلى البروتوكول الإضافي، حسب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يطالب إيران بالتوقيع والمصادقة على البروتوكول الإضافي. وإلى الآن إيران لم تصدق على البروتوكول الإضافي. ندعو إيران إلى أن تحذو حذو المملكة العربية السعودية في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها على المستوى الدولي.

أيضا فيما يخص ما ذكره ممثل إيران عن الوضع في اليمن، أود أن أؤكد أن المملكة العربية السعودية أعلنت عن مبادرة للحل السياسي في اليمن، إلا أن الحوثي وإلى الآن لم يتجاوب مع هذه المبادرة، وهذا طبعا معروف بدعم من إيران. ولا يزال الحوثيون أيضا مستمرين في إطلاق الصواريخ تجاه المنشآت المدنية. هذه الصواريخ الباليستية الإيرانية الصنع، كما هو معروف، يطلقها الحوثيون على المنشآت المدنية في المملكة العربية السعودية.

هذا علاوة على استمرار إيران في دعم الميليشيات الخارجة عن القانون وتزويدها بالقذائف التسيارية والأسلحة المتقدمة لزعزعة الأمن والاستقرار في دول المنطقة. ونطالب إيران بأن تتصرف بمسؤولية وتتوقف عن هذه الممارسات والتصرفات الخارجة عن القانون التي لا تصدر عن دولة مسؤولة. ونطالبها أيضا بأن تحذو حذو المملكة العربية السعودية في تنفيذ التزاماتها على المستوى الدولي.

السيد وو جيان جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

إننا نرفض رفضا قاطعا الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدةإلى الصين. إن العدالة في قلوب الناس. لا يمكن للاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة أن تمحو مساهمة الصين الإيجابية في الأمن الدولي ونزع السلاح، ولا أن تغطي على الضرر الجسيم الناجم عن النهج النفعي الذي تتبعه الولايات المتحدة ومعاييرها المزدوجة التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدولي.

تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق التفوق العسكري المطلق بالإثارة المستمرة للمنافسة بين القوى الكبرى وتعزيز نظم تحالفاتها العسكرية وإنفاق مبالغ طائلة لتحديث ثالوث ترسانتها النووية وخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية ومواصلة تطوير ونشر منظومتها المضادة للقذائف ونشرها على مستوى العالم. وتشكل سلسلة من الاتجاهات السلبية للولايات المتحدة في مجالات القذائف النووية النووية والأسلحة البيولوجية والكيميائية والفضاء الخارجي، تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتقوض التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي.

والصين ملتزمة بتعددية الأطراف الحقيقية. ونعارض بشدة سباق التسلح ولا نبرح ملتزمين بالحفاظ على النظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وما فتئنا ثابتين في استراتيجيتنا النووية للدفاع عن النفس وسياستنا المتمثلة في عدم البدء باستعمالها. وهذه السياسة لم تتغير ولن تتغير.واضطلعت الصين وستواصل الاضطلاع بدور بناء في تعزيز عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة والإدارة العالمية في مجالات أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية والفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني.

وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ترى الصين أن الوقف الاختياري لم يُعرف ولم يُحدد نطاقه بوضوح وليس له نظام للتحقق. بل على العكس من ذلك، فإنه لن يسفر سوى عن تقويض الدافع السياسي للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومهمتنا العاجلة الآن هي التفاوض بشأن وثيقة ملزمة قانونا لتحديد الأسلحة في مؤتمر نزع السلاح وإبرامها.

وقد انتهى ممثل الولايات المتحدة لتوه من استخدام منبر الأمم المتحدة لنشر فيروس سياسي. وهاجم الصين وشوه سمعتها بسبب

جائحة مرض فيروس كورون، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. وأود أن أنصح الولايات المتحدة مرة أخرى بأن إلقاء اللوم على الآخرين لن يغطي على إخفاقاتها في مكافحة الجائحة ولن يخدع المجتمع الدولي.

وإنشاء آلية للتحقق أنجع وسيلة لكفالة الامتثال وبناء ثقة متبادلة في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونؤيد إنشاء آلية للتحقق في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية ونحث الولايات المتحدة على الكف عن عرقلة التفاوض بشأن بروتوكول التحقق والتصرف بطريقة مسؤولة والتحلي بالشفافية الكاملة فيما يتعلق بأنشطتها البيولوجية العسكرية التي تضطلع بها في الخارج والداخل.

وفي ضوء الحالة الراهنة، تمس الحاجة بشكل متزايد إلى تعزيز الاتفاقية. ويجسد البيان المشترك الصادر عن وزيري الخارجية الصيني والروسي بشأن تعزيز الاتفاقية التصميم الراسخ لكلا البلدين وموقفهما المسؤول تجاه حماية سلطة الاتفاقية وفعاليتها والدفاع عن النظام المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وستواصل الصين العمل على تعزيز الآلية التابعة للاتفاقية والمشاركة في الترويج لمؤتمر الاستعراض التاسع للاتفاقية، المقرر عقده في العام المقبل، بغية تحقيق نتائج موضوعية.

السيد غوسمان (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف أننا مضطرون مرة أخرى إلى إهدار بعض الوقت المخصص لجدول أعمال اللجنة الأولى لدحض تحريف الوفد الأرميني للحقائق الأساسية للنزاع وأسبابه وعواقبه، فضلا عن تشويهه لحق أذربيجان في الدفاع عن النفس. وسأتوخى الإيجاز الشديد.

الواقع أن أرمينيا استهدفت مدنا ومدنيين في أذربيجان بالقذائف والمدفعية بعيدا عن منطقة النزاع. والواقع أن أرمينيا كانت ولا تزال متواطئة في مقتل المدنيين جراء الألغام الأرضية المزروعة في المناطق المحررة. والواقع أن أرمينيا ضُبطت بالجرم المشهود عندما أثبت استخدامها للذخائر والمعدات العسكرية المحظورة، التي خلفتها وراءها قواتها المنسحبة والهاربة، عدم امتثالها للالتزامات الدولية.

ومن المثير للسخرية بشكل خاص أن أرمينيا هي التي تمجد مجرمي الحرب النازيين المدانين. والواقع أن البيان الذي أدلى به وفد أرمينيا يتعارض بشكل مباشر مع نص وروح الرسائل والالتزامات التي تعهد بها رئيس وزراء أرمينيا، الذي أشار توقيعه على البيان الثلاثي المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ ظاهريا إلى استعداد أرمينيا للشروع في حوار بنَّاء بشأن استعادة الروابط الاقتصادية وخطوط النقل في جنوب القوقاز.

وهذا هو البيان الأخير الذي سندلي به بشأن هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان ثان في إطار حق الرد. وبعد التشاور مع الأمانة العامة، أود أن أشير إلى ما يلي.

تتمثل الممارسة المتبعة في الأمم المتحدة في أخذ الكلمة مرة واحدة لممارسة حق الرد على جميع البيانات التي أدلي بها خلال المناقشة العامة. ومن الممكن أخذ الكلمة مرة ثانية لممارسة حق الرد، ولكن المتبع أن يكون ذلك ردا على بيان يدلي به بعد أن يكون الوفد قد أدلى بأول كلمة له ممارسة لحق الرد.

(تكلم بالفرنسية)

ولذلك أود أن أطلب إلى ممثل الاتحاد الروسي إبداء تفهمه وتعاونه المعتادين.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لم أكن أنوي أن آخذ الكلمة إلا إن سمعت توجيه ممثل المملكة العربية السعودية لاتهامات أخرى لا أساس لها من الصحة ضد إيران. ولذلك أجد نفسي مضطرا مرة أخرى إلى رفض تلك الاتهامات رفضا قاطعا.

وسعيا لإعادة تأكيد الحقيقة الواردة في بياننا (انظر A/C.1/76/PV.4)، أود أن أذكّر مرة أخرى بما أشرت إليه، وهو

أن المملكة العربية السعودية ترفض تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته. وقد طلبت أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ فترة طويلة من المملكة العربية السعودية الالتزام بتلك الاتفاقات، لكنها لم تفعل. ومن الضروري أن تمتثل المملكة العربية السعودية، بالنظر إلى برنامجها النووي الطموح، غير أن تلك المسألة لا تزال معلقة.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، تتوافق قرارات إيران وأفعالها تماما مع التزاماتنا بموجب الخطة، وخاصة الفقرتين ٢٦ و ٣٦ منها، اللتين تسمحان بتخفيض التزاماتنا إذا فُرضت المزيد من الجزاءات.

وأود أن أذكر نقطة أخيرة هي أن المملكة العربية السعودية تدعي أنها تريد تحقيق السلام من خلال قصف البلدان الأخرى والشعوب العزل. وهي تدافع عما لا يمكن الدفاع عنه. فالسلام والاستقرار لا يمكن تحقيقهما بالاعتماد على قوى أجنبية أو قوى من خارج المنطقة.

ولإعطاء مثال على سياسة المملكة العربية السعودية غير المسؤولة، أود أن أشير إلى بعض الأرقام التي وزعتها بعض المؤسسات الأكثر مصداقية في العالم. احتلّت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة في العالم في عام ٢٠١٨ من ناحية الإنفاق العسكري والمرتبة الخامسة في عام ٢٠١٩. وسياساتها العسكرية وارداتها المفرطة من أكثر الأسلحة تطورا من بين المصادر الرئيسية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة. والمملكة العربية السعودية مسؤولة عن كل تلك الفظائع في المنطقة.

السيد محرم (المملكة العربية السعودية): ما كنت أريد أن أطلب الكلمة لممارسة حق الرد للمرة الثانية، لكن فقط لتصحيح بعض ما جاء في مداخلة ممثل إيران. فيما يخص اتفاق الضمانات الشاملة، وقعت المملكة العربية السعودية وصادقت على الاتفاق في عام ٢٠٠٩، وينص الاتفاق على أن هنالك بعض الترتيبات بين الدولة والوكالة. ومتى ما تم تجهيز هذه الترتيبات تقوم الدولة بإعلام الوكالة بالتنفيذ.

هذا بالنسبة لاتفاق الضمانات الشاملة. الأمر الثاني؛ أود أن أدعو إيران للمرة الثانية إلى أن تحذو حذو المملكة في تنفيذ التزاماتها على المستوى الدولي والكف عن دعم وإثارة الميليشيات الخارجة عن القانون التي تزعزع الأمن والاستقرار في دول المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وقبل أن نرفع الجلسة، أود أن أذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين في المناقشة المواضيعية ستغلق يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وينبغي لجميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أثناء المناقشة المواضيعية أن تسجل نفسها في القائمة.

وستعقد جلسة لتبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح صباح الغد الساعة ١٠/٠٠ في شكل جلسة عبر الإنترنت باستخدام تطبيق زوم. وستعقب الجلسة مناقشة مع المجتمع المدني.

وستعقد الجلسة العامة السادسة للجنة الأولى يوم الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠ في غرف الاجتماعات المجمعة هذه. وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة. وأناشد جميع الوفود أن تلتزم بالمواعيد لتمكيننا من المضي قدما في عملنا في الوقت المناسب.

وأخيرا، أشكر المترجمين الشفويين على صبرهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.